



عبد المومن شباري
فقيه النهج الديمقراطي

ضيف العدد: محمد زندور



للتصدي للهجوم المخزني لا سبيل سوى وضع حد لهذا الشتات عبر توحيد النضالات وتكثف الهيئات الديمقراطية والتقدمية وتسطير برامج نضالية موحدة وعدم الاكتفاء فقط بالنضال المناسباتي والتوحد في جبهات ميدانية

الحريات العامة بالمغرب .. المهجوم المخزني وآفاق النضال



8 مارس والنساء تحت الشمس

كلمة العدد

يخلد العالم في الثامن من مارس من كل سنة اليوم العالمي للمرأة. وبفضل القوة والهيمنة الليبرالية على العالم وعلى وسائل الاتصال، أصبح هذا اليوم المشهود من الملاحم النضالية للشعوب، مجرد مناسبة نمطية ومجاملة للمرأة كمحاولة لإدراجها في سياق باقي المناسبات السائدة.

بينما لا يمكن لأي كان أن يتجاهل الجذور التاريخية لهذا اليوم الذي يعود بنا إلى تلك المسيرة الاحتجاجية للنساء في شوارع نيويورك سنة 1856 مطالبات بوضع حد للظروف غير الإنسانية التي تجبرهن على بيع قوة عملهن. مسيرة نسائية وقد تم قمعها بوحشية كبيرة، لكنها حققت فرض قضية المرأة في مقدمة القضايا الكبرى. وبعدها ستعود الآلاف من النساء عاملات النسيج يوم 8 مارس من عام 1908 للتظاهر والمطالبة بتحديد وتخفيض ساعات العمل اليومي ووقف تشغيل الأطفال. مطالب تعززت بانضمام نساء الطبقة المتوسطة ورفع مطالب منح المرأة حق المشاركة في الاقتراع، وبالمساواة والإنصاف. كان لهذا تأثير واضح على نساء أوروبا وباقي نساء العالم بدعم وإسناد من الحركة النقابية والقوى العمالية الثورية...

وبعد سنوات من النضال، اضطرت الأمم المتحدة سنة 1977 إلى الموافقة على تبني قرار جعل 8 مارس من كل سنة مناسبة لتخليد اليوم العالمي للمرأة. وسيتحول هذا اليوم إلى مناسبة تتظاهر فيه نساء العالم وتطالب بحقوقها المسلوقة بفضل سيادة النظام الامبريالي وإعادة التقسيم الدولي للعمل على أسس مغايرة، تفيده في استنزاف ثروات وخيرات شعوب العالم وإعادة إنتاجها وتوزيعها ضامنا للربح السريع.

في المغرب وعلى غرار البلدان الرأسمالية التابعة عموما، وفي المنطقة العربية والبلدان المغاربية خاصة، لاتزال السياسات الطبقية للنظام المخزني تمنع في تعمق الأزمة وتوسيع دائرة الفقر والهشاشة في أوساط النساء خاصة. لم تشفع للنساء المغربيات مشاركتهم في مقاومة الاستعمار لتنعمن بخيرات الوطن، لم تسعفهن الإضرابات الطويلة في القطاعات العمومية وفي الوحدات الإنتاجية الصناعية والفلاحية ولا انخرطهن في حراك 20 فبراير من أن تتبوأ مطالبهن المكانة اللائقة في المجتمع. هكذا لم يكن الدستور الممنوح سوى ورقة لاحتواء قضية المرأة وطمس حقوقها، كما هو الشأن بالنسبة لباقي

التشريعات والقوانين ذات الصلة. وكذا البرامج الحكومية التي تساهل وتحمي جشع الباطرونا في تكريس استغلال المرأة واضطهادها علانية في أماكن العمل... لقد تم الزج بالعاملات في عز تفشي وباء كورونا في الوحدات الإنتاجية الفاقدة لشروط السلامة أصلا، وفي غياب الاحترامات والإجراءات الوقائية من الوباء. هذه الأخيرة التي كانت سائدة ومؤطرة لقوانين الطوارئ والحجر عندما يتعلق الأمر بالوقفات الاحتجاجية للطبقة العاملة وعموم الكادحين.

لقد زعموا زورا أن مكانة المرأة في النموذج التنموي، حسب أحد خبراء المخزن، تشكل "ثورة كوبرنيكية في مجال حقوق النساء" وهكذا وأن المغرب أحرز تقدما خلال العشرين سنة الأخيرة، بتحويلات مجتمعية هامة. بينما لا يمكن لنفس الأبواق في الإعلام المخزني أن تتستر على معاناة النساء اللاتي يضعن حملهن على الطرقات وعلى أبواب المستشفيات، جرائم التحرش، كوارث وحوادث مميتة أثناء نقل العاملات من وإلى أماكن العمل، إصابات بالجملة وبؤروبائية ضحاياها عاملات، تكرار حملات القمع في حق الأستاذات المفروض عليهن التعاقد...

هكذا وتكتمل الحكاية مع الاحتفاظ بالنساء كخزان لأصوات انتخابية للأحزاب المخزنية وصنع أغلبيات المجالس "المنتخبة" وتزويق القيادات الحزبية في المشهد السياسي البئيس. ومع ذلك تأبى المؤسسات المخزنية إلا أن تعلن احتفالها هي الأخرى ب 8 مارس وتوزع الورود على أشهاد واقع مأساوي لا يرتفع. بل أقدمت هذه السنة يوم 8 مارس 2022 على توقيع بروتوكول اتفاقية بين وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات ومنظمة الأمم المتحدة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بالمغرب. إنها حلقات أخرى من مسلسل إلهاء لا ينتهي.

أمام هكذا وضع، فالجدير بالاحتفاء بهذه المناسبة النضالية الكبيرة هي الحركة الديمقراطية بشكل عام لوقوفها ضد استغلال النساء وضد القوانين والتشريعات ذات الحمولة الثقافية والدينية التي تكرس التمييز والفروق بين المرأة والرجل. لكنها نفس الحركة الجديرة بالاحتفال، مسؤولة ومعنية أكثر من أي وقت مضى بالنضال والعمل الوحدوي من أجل النهوض بأوضاع النساء المغربيات وتجذير وتوسيع الحركة النسائية وسط كادحات شعبنا وربط نضالها بالنضال العام من أجل الحرية والديمقراطية والمساواة والعدالة

الجماهير الشعبية بين
النضال العفوي
وتخلف القوى
الديمقراطية والحيية

الأخلاق والسياسة ومصير
القضية الوطنية!

الجمعية المغربية للنساء
التقدميات تندد بتصاعد

انتهاكات حقوق النساء

دور الشباب في واجهات
النضال وراهنية العمل

الجهوي الشبيبي

في 8 مارس القطاع النسائي للنهج الديمقراطي يدعو للنضال الوجدوي النسائي ضد الهجوم على معيشة الشعب ومن أجل تحقيق المساواة والانخراط في النضالات العمالية

يحيي هذه السنة اليوم العالمي للنضال من أجل حقوق المرأة، ليؤكد بان النساء في العالم تؤدين تكلفة السياسات الطبقية للامبرياليات والأنظمة الرجعية التابعة لها بشكل عام، ويعانين من استغلال مكثف ومتعدد بشكل خاص وعليه فإنه:

يدين الحصار المضروب على النهج من أجل منعه من عقد مؤتمره الخامس في قاعة عمومية؛

يثمن الدينامية التي شهدتها النهج تنظيميا ونضاليا واشعاعيا خلال هذه الفترة ومواصلته النضال من أجل بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين؛

يدين كل القرارات السياسية التي تعمق الهشاشة، تسيد مظاهر التمييز، تكرس العنف، والتي ترمي بالنساء في براثن الفقر والقهر وتحرمهن من حقوقهن السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية؛

يتضامن مع نضالات النساء العاملات والحركات الاحتجاجية الواسعة التي تخوضها وتقودها خاصة النساء في معظم مناطق المغرب من أجل حقوقهن المشروعة (الحق في الماء، السكن اللائق، الصحة، التعليم...)

يطالب الدولة بتحمل مسؤوليتها في حماية النساء القرويات من تداعيات الجفاف الذي يعمق الفقر والبؤس الذي تعيشه البادية؛

يعتز بالنضالات التي تخوضها النساء المغربيات الاستاذات والأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، ومربيات التعليم الأولي وعلى رأسهن العاملات والكادحات ضد جشع الرأسمالية، والسياسات المخزنية ويدعو الحركة النقابية المناضلة وكافة القوى الديمقراطية والحية إلى دعم المعارك النضالية؛

يعلن استجابته لنداء الجبهة الاجتماعية المغربية ويدعو مناضلاته وعموم الحركة النسائية الديمقراطية والحية إلى التصدي لموجات الغلاء التي ضربت القدرة الشرائية لعموم الشعب المغربي؛

يتضامن مع أمهات وأخوات وزوجات المعتقلين السياسيين في محتنتهن ويطالب بالإفراج الفوري عن كافة معتقلي الرأي بالمغرب؛

يتضامن مع المرأة السودانية ويثمن ديناميتها النضالية والتي تهدف إلى إسقاط نظام العسكر وتشديد دولة ديمقراطية علمانية؛

يجدد تضامنها المبذول والمطلق مع النساء الفلسطينيات والأسيرات وكافة النساء المضطهدات في العالم؛

يطالب بوقف الحرب التي اندلعت في اكرانيا والتي ستؤدي النساء والأطفال ثمنها بشكل قوي.

القطاع النسائي يدعو للنهج الديمقراطي، في بيان له بمناسبة اليوم العالمي للنضال من أجل حقوق المرأة، إلى النضال الوجدوي النسائي ضد هجوم النظام المخزني على معيشة الشعب المغربي وسحق قدرته الشرائية؛ ومن أجل تحقيق المساواة الفعلية بين الجنسين في جميع المجالات؛ والانخراط في نضالات العاملات والكادحات ودعم نضالات النساء القرويات.

يأتي اليوم 8 مارس 2022 في ظروف دولية تتميز على المستوى الدولي، بتفاقم السياسة العدوانية للقوى الإمبريالية في الشرق الاوسط (فلسطين، اليمن...) حديثا في اكرانيا... مما ينتج عنه ماسي وكوارث انسانية تتحمل النساء النصيب الاوفر منها.

يحيي النهج الديمقراطي اليوم العالمي للنضال من أجل حقوق النساء يوم الثامن من



مارس 2022 تحت شعار "جميعا ضد هجمة النظام المخزني والرأسمالية المتوحشة، ومن أجل المساواة الفعلية" في ظروف تتميز من جهة، بتجاهل النظام المخزني لمطالب الشعب المغربي بل استمراره في الاجهاز على حقوقه والتراجع عن مكتسبات الطبقة العاملة بشكل خاص، وضرب القدرة الشرائية بسلسلة من الزيادات في الأسعار تروم التضييق على قوت الكادحين والكادحات، ومن جهة اخرى لجأ النظام المخزني، للقمع والعنف للجم نضالات واحتجاجات الجماهير الشعبية وخنق الحريات، واستغل ظروف جائحة كوفيد 19 ليشدد الخناق على الطبقة العاملة بالهجوم على حقوقها الشغلية، مستقويا بدعم من الرأسمالية المتوحشة، وتتضاعف معاناة النساء في القرى والمدن من جراء موجة الجفاف التي ضربت البلاد وسياسة تدمير الموارد المائية واستنزافها من طرف كبار المستثمرين الزراعيين مما يزيد من معاناتهن في البحث عن الماء الشروب.

وإذا كانت المناسبة شرطا، فان شعار "المساواة الفعلية" يبقى مطلبيا ذا ملحاحية، يقبره نظام سياسي أصري في دستوره على اللامساواة بين الجنسين، وتضمنت التشريعات والقوانين المتفرعة عنه كل مظاهر التمييز في بنود القانون الجنائي، ومدونة الاسرة، ومدونة الشغل وقانون 103.13 المتعلق بمكافحة العنف ضد النساء.

إن القطاع النسائي للنهج الديمقراطي، وهو

كلمة الرفيق مصطفى براهما، الكاتب الوطني للنهج الديمقراطي في الجلسة الافتتاحية للمجلس الوطني الثاني للجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع

التطبيع،* يثمن النهج الديمقراطي خطوات المجلس الوطني الحالي ويحيي أعضاءه وعضواته ويتطلع إلى أن يحدو المجلس الوطني المقبل حذوه، ويجدد النهج الديمقراطي إدانته لكل أشكال تطبيع النظام المخزني مع الكيان الصهيوني الفاشم، ويعتبر أن التطبيع لم ينحصر فقط في المجال الدبلوماسي، وإنما تحطاه إلى كل المناحي السياسية والثقافية والاقتصادية، بل وإلى حد التحالف العسكري والاستخباراتي، عمليا في شكل حماية جديدة للمغرب، مما يطرح أسئلة استقلالية القرار الرسمي، وسؤال السيادة.

لكن الشعب المغربي، الذي يتغلغل موقفه الثابت والتاريخي في الدفاع عن القضية الفلسطينية في وجدانه لقادر على صد هذه الهجمة التطبيعية للنظام المخزني مع الكيان الصهيوني، وقادر على صيانة تاريخه ومستقبله.

ولا شك أن الشعوب التي طبعت فيها الأنظمة الرسمية في العالم العربي والمغاربي لقادرة على التصدي لهذا المنحى التطبيعي مع الكيان الصهيوني. ويبقى على منظمة التحرير الفلسطينية تجاوز الانقسام الحالي وإصلاح نفسها بما يسمح لكل فصائل المقاومة الفلسطينية بالتمثيل في أجهزتها، حتى تستطيع قيادة الشعب الفلسطيني لتحقيق أهدافه في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، بدعم شعوب العالم العربي والمغاربي وكل أحرار العالم.

عاشت الثورة الفلسطينية، وجبهة مستمرة في النضال حتى إسقاط التطبيع.

براهمة مصطفى: الكاتب الوطني للنهج الديمقراطي

الرفاق والرفيقات في السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع،

الرفاق والرفيقات في المجلس الوطني للجبهة،

تحية النضال والصمود الذي أبانت عنه الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع لعلو كعبها في الدفاع عن القضية الفلسطينية باعتبارها قضية وطنية بالنسبة للشعب المغربي، وفضحا لتطبيع النظام المخزني اللاوطني والاشعبي مع الكيان الصهيوني، مغتصب الأراضي الفلسطينية، والممارس لسياسة الميز العنصري ضد أبناء الشعب الفلسطيني، والمعتبر فلسطين ووطنا قوميا لليهود، والبناني لجدار الفصل العنصري.

أمام الانهيار التام للنظام العربي الرسمي، ولخيائته للشعب الفلسطيني، يقاوم الشعب الفلسطيني سياسة الاستيطان الصهيوني، وتهويد وصهينة القدس، واقتطاع المزيد من أراضي الشعب الفلسطيني، وإدراجها ضمن المناطق العسكرية.

يدعم نضال الشعب الفلسطيني، شعوب العالم العربي والمغاربي وقواها الديمقراطية والتقدمية والحية وكل أحرار العالم، من أجل حقه غير القابل للتصرف في العودة وإقامة دولته الفلسطينية الديمقراطية العلمانية على كامل تراب فلسطين، يتعايش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود، على أنقاض النظام الصهيوني، الذي لا مكان له إلا في مزبلة التاريخ.

الرفيقات والرفاق والأخوات والإخوة في المجلس الوطني للجبهة المنعقد في دورته الثانية تحت شعار* "جبهتنا مستمرة في النضال حتى إسقاط

لا بد من المقاومة الشعبية

البيان الختامي للمجلس الوطني الثاني للجبهة المغربية لدعم فلسطين ضد التطبيع

وعاصمتها القدس.

نحيي عاليا المقاومة الباسلة وصمود المرابطيين في ساحات المسجد الأقصى وتصديهم لقطعان الكيان الصهيوني، والمقاومة البطولية التي يبديها كافة الأسرى لدى العدو الصهيوني وكذا صمود أهالي حي الشيخ جراح.

ندين جميع أشكال التطبيع وواجهاته ومجالاته ونعمل على مقاومتها بكافة الأشكال المشروعة والمتاحة.

ندين خيانة الأنظمة العربية الرسمية وارتداءها المخزي في مستنقع التطبيع والصهيينة.

ندين انبطاح النظام المخزني المغربي وسعيه المحموم لتوريث مؤسسات الدولة والمؤسسات العمومية في مستنقع التطبيع وتفريطه في السيادة الوطنية ورهنها بالمخططات والأحلاف الصهيونية.

ندين التغول الإمبريالي وقوى الاستكبار العالمي والهيمنة الصهيونية الأمريكية التي تحاول إخضاع الشعوب لمخططاتها بإشغال الاقتتال وشن الحروب وتدمير الاغتيالات والانقلابات وبسط السيطرة على خيارات الأمم، وتوظيف المنظومة الدولية للكيل بمكيالين في تعاملها مع قضايا الشعوب، وخاصة منها قضية الشعب الفلسطيني.

ندعو كل الأحرار والشرفاء في المغرب وكل العالم من هيئات ومنظمات مدنية وأهلية إلى توحيد الجهود للتصدي لسرطان التطبيع ومخططات تصفية القضية الفلسطينية.

- الهيئات المكونة للجبهة:

- الحزب الاشتراكي الموحد
- حركة ب د س المغرب
- الدائرة السياسية لجماعة العدل والإحسان
- الائتلاف المغربي لبيئات حقوق الإنسان
- حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي
- الهيئة المغربية لنصرة قضايا الأمة
- حزب النهج الديمقراطي
- لجنة التضامن مع الشعب الفلسطيني بالدار البيضاء
- حزب المؤتمر الوطني الاتحادي
- الحملة المغربية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لـ"إسرائيل"
- الكونفدرالية الديمقراطية للشغل
- الشبكة الديمقراطية المغربية للتضامن مع الشعوب
- الجامعة الوطنية للتعليم، التوجه الديمقراطي
- الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي
- الجمعية المغربية لحقوق الإنسان
- الفدرالية المغربية لحقوق الإنسان
- العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان
- الهيئة المغربية لحقوق الإنسان

اليوم والجبهة تشعل شمعها الثانية يصر مناظروها ومناضلاتها على بقاء شعلتها متوهجة وقادة رغم كل العواقب والتحديات لتحقيق كافة الأهداف المسطرة حتى إسقاط التطبيع والمطبعين وفضح كل مشاريع الهيمنة والتوسع، بروح من العمل الوحدوي الديمقراطي الجاد والمسؤول والمؤثر، رغم التضيق والممارسات القمعية المخزنية استطعنا استكمال البناء والهيكلية بشكل ديمقراطي وشفاف (الفروع والمجموعات المهنية واللجان) وإنجاز برنامج نضالي بأبعاد ميدانية وثقافية وتوعوية وإعلامية وتواصلية.

إن المجلس الوطني للجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد

في هذه الفترة العصبية من تاريخ الإنسانية والعالم على شفا حرب نووية مدمرة، تهدد الأخضر واليابس وتدوس كل القيم النبيلة التي راكمتها البشرية منذ قرون، وتكشف أن منظومة القيم تعرف ارتكاسا كبيرا وردة كونية، نعقد مجلسنا الوطني الثاني تحت شعار: "جبهتنا مستمرة حتى إسقاط التطبيع"، لنذكر العالم وكل المناضلين الأحرار والفضلاء والشرفاء أن القيم كل لا يتجزأ ولا يكال بمكيالين فنحن أمام قضية شعب فلسطيني محتل أعزل تعرض ويتعرض للإبادة والتهجير والنفي والأسر من احتلال صهيوني نازي همجي ما يقارب قرنا من الزمان أمام أنظار



التطبيع، بعد تدارس التقريرين الأدبي والمالي وبرنامجهم المستقبلي وأوراقه المرجعية في أجواء من الجدية والشفافية ومن استشعار المسؤولية التاريخية والمصيرية والمصادقة عليها، واختيار أعضاء السكرتارية الجديدة للمرحلة القادمة، والتي تم توزيع المهام فيما بينها على الشكل التالي:

المنسق الوطني: الأستاذ جمال العسكري

نوابه: الأستاذ سيون أسيدون والأستاذ عبد الصمد فتحي والأستاذ الطيب مضاوض

المقرر: الأستاذ محمد الغفري وينوب عنه الأستاذ محمد الوافي

أمانة المال: الأستاذة السعيدة الوالوس وتنوب عنها الأستاذة خديجة ممد

وفي الختام يعلن للرأي العام الوطني والدولي ما يلي:

نثمن عمل كل القوى والفعاليات المكونة للجبهة وانخراط مناظليها ومناضلاتها القوي والوازن والصادق في كل المحطات المبرمجة.

نعلن عن تضامننا ومساندتنا المستمرة واللامشروطة للشعب الفلسطيني في مسيرته التحررية حتى تحقيق الاستقلال الكامل وعودة اللاجئين وإطلاق سراح كافة الأسرى وبناء الدولة الفلسطينية على كامل أرض فلسطين

العالم، وما هي نكبته تتفاقم اليوم بتصاعد وتيرة التخلي عن قضيته المشروعة من الأشقاء قبل الأصدقاء بفعل الارتهان للمخططات والدعاية الصهيونية الأمريكية.

في ظل هذه الظرفية انعقد يومه الأحد 6 مارس 2022، المجلس الوطني للجبهة المغربية لدعم فلسطين عن بعد وحضوري بمقر الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالرباط. واذ نقف اليوم في المجلس الوطني مخاطبين الضمير العالمي بكل قوة معلنين أن القيم الإنسانية واحدة وأن الحق في الحياة والعدالة والسلام والكرامة حق وجودي تتساوى فيه الإنسانية بكل حضاراتها وشعوبها. ولنعلن عن إصرارنا من منطلقات إنسانية ودينية ووطنية وقومية ومبدئية وقانونية وحقوقية بحق الشعب الفلسطيني في الحياة وواجبه علينا في الدعم والمساندة والمساعدة خاصة في هذه اللحظة التاريخية المفصليّة في عالمنا العربي والمغاربي مع ارتفاع وتيرة الخيانة الرسمية بالتطبيع مع الكيان الصهيوني المجرم بشكل سافر ضدا على كل القرارات والمقررات الدولية والعربية مما يشكل تهديدا لهوية الأمة ومقدراتها ولأمنها القومي على المدى الاستراتيجي والمحلي، وخاصة ما شهده المغرب من ارتكاس قياسي وغير مسبوق في مستنقع التطبيع من طرف المخزن وأزلامه وعملائه الذين رهنوا مستقبل المغرب وأمنه وقراره الوطني بالتبعية الكلية واللامشروطة للمعسكر الصهيوني الأمريكي.

الشبكة الديمقراطية المغربية للتضامن مع الشعوب تعلن تضامنها مع الشعب الأوكراني

2) تأكيدنا على مسؤولية حلف (الناتو) في اندلاع الحرب بأوكرانيا وعلى ضرورة توقيفها الفوري ووضع حد للحملات التحريضية التي تغذيها ولكل أشكال العقوبات الاقتصادية التي تدفع ثمنها الشعوب بما فيها الشعب الروسي ومحاولة تحويل أوكرانيا الى أفغانستان أخرى بنقل المرتزقة من كل أنحاء العالم لقتال هناك؛ وندعو إلى فتح مفاوضات بين الطرفين المتحاربين تفضي إلى تثبيت السلم والسلام بالمنطقة وتضمن التزام أوكرانيا بالحياد.

3) تضامننا مع الشعب الأوكراني الذي يدفع ثمن الحرب والصراعات الجيوستراتيجية ما بين "القوى العظمى" مع تأكيدنا لحقه في تقرير مصيره السياسي والاقتصادي، والتخلص من التوجهات النازية الجديدة وما تحبى له من آفاق عنصرية، دموية، مظلمة.

4) إدانتنا للتمييز العنصري الذي يتعرض له الأفارقة والآسيويون وضمنهم العرب المهاجرون إلى أوكرانيا، الفارين من ويلات الحرب، والمتمثل في استرخاء حياتهم مقارنة مع باقي المواطنين الأوكرانيين أو من أصول أوروبية.

5) دعوتنا لتكثيف النضال من أجل حل حلف (الناتو)، وإدانتنا لسياسة الكيل بمكيالين المنتهجة من طرف الغرب الإمبريالي ومن طرف منظمة الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان في قضايا فلسطين والعراق وسوريا واليمن... وغيرها، والتعامل الانتهازي للمجلس المذكور مع النظام السعودي من خلال غض الطرف عن جرائمه، والإبقاء عليه في ذات المجلس مقابل ما يقدح عليه من تمويل، ضدا على كل القيم النبيلة لحقوق الإنسان.

بقلق شديد نتابع في الشبكة الديمقراطية المغربية للتضامن مع الشعوب إلى جانب كل القوى الديمقراطية والمحبة للسلام، التطورات الخطيرة المتسارعة للأحداث بأوكرانيا نتيجة التمدد المتواصل لحلف الناتو (NATO) وتنامي طموحاته الإمبريالية، الهيمنية وعقيدته الاستعلائية دون أي تقدير للانعكاسات السلبية لذلك، وفي استهتار تام بتطلعات الشعوب وبالمصالح الاستراتيجية والهواجس الأمنية لباقي دول العالم.

إننا في الشبكة الديمقراطية المغربية للتضامن مع الشعوب، وخلافا للحملة الدعائية التغليطية التي انخرطت فيها أغلب وسائل الإعلام الغربية والعديد من المؤسسات الدولية الرسمية وبعض القوى المجتمعية الأخرى، قصد توجيه الرأي العام الدولي وتسويغ الطروحات المنتصرة لأطماع الإمبريالية العالمية؛ فإننا نعلن ما يلي:

1) رفضنا القوي وإدانتنا للحرب الجارية في أوكرانيا وللتفوق الإمبريالي العالمي كما تجسده الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي (الناتو) من تدخلات عسكرية إمبريالية مدمرة للشعوب وللدول في مختلف بقاع العالم، ومن انقلابات مدبرة لإسقاط أنظمة ممانعة، وإذكاء النزاعات الاثنية وما بين الشعوب، والتعامل الغير متكافئ مع قضاياها، وضرب القرارات الأممية، والانحياز التام للكيان الصهيوني الإستعماري؛ فضلا عن مخططاتها الهادفة لتكريس التبعية السياسية وشروط النهب الاقتصادي والاستغلال والقهر الاجتماعي، ضدا على مصالح الشعوب وتطلعاتها وحققها في تقرير مصيرها على مختلف الواجهات.

النهج الديمقراطي بالجديدة يدين الهجوم المخزني على المكتسبات والحريات

- يدين، بشدة، الهجوم المخزني على مكتسبات وحقوق الشعب المغربي وعلى الحريات العامة، ويعتبر أن النضال الواعي والمنظم هو السبيل الأنجع لمواجهة هذا الهجوم وتحقيق التغيير الديمقراطي الحقيقي.

- يعلن تضامنه مع نضالات الطبقة العاملة والجماهير الشعبية من أجل الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة، وينوه بالنضال الوحدوي بين القوى المناضلة وخاصة في الجبهة الاجتماعية المغربية والجبهة المغربية لدعم

إن الجمع العام لفرع النهج الديمقراطي بالجديدة والنواحي، المنعقد يوم السبت 26 فبراير 2022 بعد تداوله لأهم مستجدات السياق الوطني والمحلي وكذا المهام السياسية والتنظيمية للفرع. وبعد استكمال له جدول أعماله، فإنه قرر تبليغ الرأي العام، بصفة خاصة، ما يلي:

*على الصعيد الوطني: اشتداد الهجوم الرأسمالي المخزني الممنهج على القدرة الشرائية للشعب المغربي من خلال الزيادات الموهولة والمتسارعة في أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية والمحروقات



فلسطين وضد التطبيع، ويدعو إلى تقويته وتوسيعه.

= يدين حملات الاعتقالات والإحكامات الصورية في حق المناضلين/ات والصحفيين ونشطاء التواصل الاجتماعي، ويطالب بإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين وفي مقدمتهم الصحافيان سليمان الريسوني وعمر الراضي ومعتقلو حراك الريف وكافة الحركات الاجتماعية.

= يندد بمنع النظام المخزني للنهج الديمقراطي من عقد مؤتمره الوطني الخامس في القاعات العمومية، ويؤكد أن كل أشكال المنع والحصار والتضييق التي تستهدف تنظيمنا الصامد لن تثنى مناضلات ومناضلي النهج الديمقراطي عن الاستمرار في النضال، وبكل قوة، من أجل انتزاع حقه المشروع في عقد مؤتمره في القاعات العمومية، في أفق إعلانه عن بناء حزب الطبقة وعموم الكادحين/ات، الذي سيقود النضال الثوري ببلادنا لتحقيق التغيير الوطني الديمقراطي الشعبي.

= يندد، كذلك، باستمرار تدهور أوضاع الجماهير الشعبية بإقليمي الجديدة وسيدي بنور، ويعتبر أن السبيل لمواجهة هذا الوضع هو تنظيم وتأييد الجماهير الشعبية للنضال من أجل انتزاع حقوقها في العيش الكريم، وفي هذا الإطار يدعو كافة القوى المناضلة بالإقليمين إلى توحيد وتنسيق جهودها على أساس ما هو مشترك بينها، كما يدعو كافة الجماهير الشعبية إلى التضامن فيما بينها وبناء أدوات نضالها والانخراط في كافة المعارك النضالية التي تهم مصالحها ومطالبها ومنها نضالات الجبهة الاجتماعية بالجديدة.

والأدوية والماء والكهرباء، وكذا على الحريات العامة عبر قمعه للنضالات والحركات الشعبية واعتقال ومحاكمة المناضلين/ات ونشطاء التواصل الاجتماعي وحصار القوى المناضلة وضمنها حزبنا النهج الديمقراطي وخاصة في الظروف الحالية التي تشهد استعادة النضال الشعبي والعمالي زخمه وحيويته في مواجهة الغلاء والقمع ومخططات النظام المخزني التصفيوية.

*على الصعيد المحلي:

تفاقم تدهور أوضاع الجماهير الشعبية على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والأمنية حيث تعمقت مظاهر البؤس الاجتماعي من بطالة وفقر وتهميش وتسول وتشرد وتسريح فردي وجماعي للعمال والعاملات والتضييق على حرية العمل النقابي، وانتشرت مظاهر الإجرام والعنف والمخدرات التي يؤدي ثمنها المواطنون/ات وخاصة في الأحياء الشعبية ومحيط المؤسسات التعليمية وضعف وتدهور البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية والمرافق العمومية كالطرق والإنارة العمومية وقنوات الصرف الصحي في جل أحياء المدن والمراكز الحضرية والقروية بإقليمي الجديدة وسيدي بنور إقليمي، وتفاقم التلوث البيئي وانتشار النفايات والروائح الكريهة وخاصة بمدينة الجديدة وهو ما يعكس فشل وعجز تدبير شؤون الإقليمين من طرف السلطات الإقليمية والمحلية والمجالس الجماعية الخاضعة لأجندات ومصالح اللوبي الصناعي المالي والفلاحي والعقاري المسيطر في الإقليمين.

إن الجمع العام وبناء على ما سبق:

الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي تدين الاعتقالات التعسفية والمحاكمات

وتمزيق الملابس... خلفت إصابات عديدة وسط المحتجين والمحتجات، ولم يسلم من ذلك، حتى مناضلي ومناضلات الجامعة الوطنية للتعليم FNE وكتابها العام الوطني الإدريسي عبد الرزاق، كما تم تنويع هذه الهجمة القمعية بالاعتقالات التعسفية التي طالت العشرات من مناضلات ومناضلي التنسيق الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد.

بناء عليه، فالمكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE

1. يدين بشدة القمع المنهج المسلط على الاحتجاجات السلمية المطلوبة لنساء ورجال التعليم لثنيها عن النضال من أجل انتزاع حقوقها ومطالبها العادلة والمشروعة؛

2. يطالب بالإفراج الفوري عن كل الأساتذة والأساتذة المعتقلات والمعتقلين وتوقيف كل المتابعات الكيدية التعسفية والمحاكمات الصورية استنفايا وابتدائيا؛ وبإطلاق سراح سائر معتقلي الرأي والمعتقلين السياسيين ووقف المتابعات والكف عن استعمال القضاء لفرملة كل أشكال الاحتجاج والمقاومة المشروعة والتعبير عن الرأي؛

3. يطالب بإدماج الأساتذة المضروحين عليهم التعاقد في الوظيفة العمومية وفق معايير منظمة العمل الدولية والنظام الأساسي للوظيفة العمومية، والاستجابة للمطالب الملحة لكل الفئات التعليمية عبر حوار مركزي وقطاعي جدي ومسؤول؛

4. يطالب باحترام الحريات والحقوق الديمقراطية لنساء ورجال التعليم وعموم الجماهير بدءا بتوقيع اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 87 واحترام الحق في الاضراب مع الكف عن الاقتطاعات غير المشروعة من أجور المضربين وإرجاع المبالغ المنهوبة؛

5. يدين الاعتداء الذي استهدف المسؤولين النقابيين، وفي مقدمتهم الكاتب العام الوطني للجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي؛

6. يحمل مسؤولية الاحتقان الذي يعيشه قطاع التعليم لوزارة التربية وللحكومة، التي ما فتئت تكرر مقاربتها الأمنية وانتهاكها للحريات العامة والحريات النقابية بدل إيجاد الحلول النهائية للملفات المطلوبة بما يحفظ الكرامة والحقوق ويصون المكتسبات؛

7. يعلن، من جديد، رفضه المطلق لكل خطط الحكومة ووزارة التربية فرض خياراتها المعدة سلفا لتنزيل المزيد من التشريعات التخريبية، والإجهاز على ما تبقى من الوظيفة العمومية والتعليم العمومي واستكمال مخطط تخريب صناديق التعاقد... ويدعوها للتسريع في تلبية الملفات المطلوبة بما يعزز الكرامة ويضمن الحقوق ويصون المكتسبات؛

8. يدعو مناضلي ومناضلات الجامعة الوطنية للتعليم FNE وعموم الشغيلة التعليمية إلى التعبئة الشاملة والاستعداد لخوض وتجسيد الاحتجاجات الوحدوية الكفيلة بالتصدي للانتهاكات التي تمس الحريات والحقوق والمكتسبات وبناتزاع الحقوق المشروعة لنساء ورجال التعليم واسترجاع حقوق أبناء وبنات الشعب المغربي في تعليم عمومي موحد ومجاني وجيد من الأولي إلى العالي.

المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي

يدين الاعتقالات التعسفية والمحاكمات الصورية بمحكمة الاستئناف والإبتدائية بالرباط والقمع المسلط على الأساتذات والأساتذة بشوارع الرباط يومي 2 و3 مارس 2022 ويطالب بالسراح الفوري ووقف المتابعات والاستجابة للمطالب المشروعة

شهدت شوارع الرباط يومي الأربعاء والخميس 2 و3 مارس 2022 حملات تنكيل ممنهجة استهدفت المتظاهرة المركزية للتنسيقية الوطنية للأساتذة المفروض عليهم التعاقد والمناضلين النقابيين منهم مناضلو ومناضلات الجامعة الوطنية للتعليم التوجه



الديمقراطي، في سياق الوضع الخطير الذي آلت إليه وضعية حقوق الإنسان ببلادنا، والهجوم المنهج والمتواتر على الحريات العامة والحريات النقابية للدولة المغربية وحكومتها الحالية، والتي يبرز بالملحوس انفضاح خطابها وشعاراتها التي تروجها وعودها التي حددت مهمتها الأولى، أثناء تنصيبها، في تعزيز دعائم الدولة الاجتماعية وتثمين الرأسمال البشري المغربي، وحفظ كرامته، وتكريس حقوقه وتوفير ظروف رفايته...؛ لكن ما يحصل لحد الآن يكشف عن عزم الحكومة على فرض المزيد من تفكيك قوانين الوظيفة العمومية لتصفية الخدمة العمومية على رأسها الحق في تعليم عمومي موحد مجاني وجيد من الأولي إلى العالي، كما تحضر الحكومة لسن مزيد من القوانين التراجعية أخطرها القانون التكميلي للإضراب وقانون النقابات والاستمرار في تخريب أنظمة التعاقد وتميرير نظام أساسي تراجعي بالمزيد من تفجير نساء ورجال التعليم.

إن الحكومة الحالية، وأمام عجزها البنيوي، تعمق هجومها الطبقي عبر تكريس تسلطها وترسيخ مقاربتها القمعية البوليسية والتخويفية في مواجهة المطالب العادلة والمشروعة لعموم الشعب المغربي وفي التصدي للاحتجاجات السلمية المطلوبة لنساء ورجال التعليم بجميع فئاتهم؛

فأمام إصرار العديد من فئات الشغيلة التعليمية مواصلة معاركها النضالية من أجل انتزاع حقوقها وإيجاد الحلول للملفات المطلوبة المتراكمة، أقدمت القوات البوليسية القمعية بمختلف تلاوينها يومي 2 و3 مارس 2022 بشوارع الرباط على ارتكاب مجزرة قمعية، بكل معنى الكلمة، لقمع الإنزال الوطني للتنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، الذي ووجه بكل أشكال الضرب الوحشي والتفكيك والسحل والتعنيف الجسدي وتكسير العظام

الجمعية AMDH تدين الأحكام الجائرة في حق الصحافيين الريسوني والراضي واستيتو

والتعبير والصحافة، لكونه بني على التغيب التام والمفضوح ل ضمانات وشروط المحاكمات العادلة، ولرفض المحكمة لجميع الحجج والأدلة التي أدلى بها دفاع الضحيتين؛

(2) يحيي عاليا هيئة دفاع الضحيتين التي استماتت في الدفاع عن الحق والقانون، والتي دحضت، بما توفرت عليه من معطيات وأدلة وحجج دامغة وثابتة، ادعاءات المطالبة بالحق المدني والنيابة العامة وكشفت عن هشاشتها وزيفها ومغالطاتها وتناقضاتها مع القانون؛

(3) يعتبر أن هذا القرار الجائر يندرج في سياق سياسة تكميم

بدون أدنى استغراب، أصدرت غرفة الجنايات الاستئنافية بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء، يوم الخميس 3 مارس 2022، قرارها الجائر القاضي بتأييد الحكم الابتدائي الذي أدان كلا من الصحافي المستقل عمر الراضي بالسجن النافذ لمدة ست سنوات، والصحافي المستقل عماد استيتو بسنة سجن، ضمنها ستة أشهر موقوفة التنفيذ، وغرامة مالية قدرها خمسة آلاف درهم، مع الحكم عليهما معا بأدائهما تضامنا للمطالبة بالحق المدني تعويضا قدره 200 ألف درهم، وحصر التضامن في حق عماد استيتو



الأفواه المعارضة من خلال التضيق على نشطاء حقوق الإنسان واستهدافهم بالمحاكمات الصورية عبر طبخ وفبركة تهم وهمية وخيالية للزج بهم في السجون بناء على أحكام لا قانونية ظالمة؛

(4) يؤكد حرص جمعيتنا على مواصلة النضال ضد تغول الدولة ودوسها على حقوق الإنسان وخاصة الحق في حرية الرأي والتعبير والصحافة، وعلى تسخيرها القضاء لتصفية الحسابات السياسية مع كل المعارضين/ات الحقيقيين/ات لسياساتها العمومية المعادية للحقوق والحريات؛

(5) يناشد جميع القوى الديمقراطية الغيورة على حقوق الإنسان ببلادنا، لرص صفوفها والقيام بكل الأشكال النضالية الوحدوية الممكنة من أجل قضاء مستقل وعادل وكافة حقوق الإنسان للجميع.

في حدود مبلغ 20 ألف درهم. وتحميلها المصاريف والإكراه البدني في الأدنى ورفض ما عدا ذلك.

والمكتب الجهوي لجمعيتنا، إذ يجدد تضامنه التام واللامشروط مع الضحيتين عمر الراضي وعماد استيتو ومع عائلتيهما ومع كل المتضامنين/ات معهما، وإذ يحيل على بيانه الصادر بتاريخ 6 يوليوز 2020، الذي استعرض وأدان فيه الحملة المخزنية المسعورة التي استهدفت الصحافي عمر الراضي، وكذا على بيانه الصادر بتاريخ 29 يوليوز 2021، الذي فضح فيه تغييب المحكمة لكل معايير المحاكمة العادلة في ملف سليمان الراضي وعمر الراضي وعماد استيتو في المرحلة الابتدائية، فإنه:

(1) يدين، بقوة، هذا القرار الجائر الذي شكل مجزرة حقيقية للقضاء المستقل ولل قانون وكافة حقوق الإنسان وخاصة الحق في حرية الرأي

الجماهير الشعبية بين النضال العفوي وتخلف القوى الديمقراطية والحية

الحسين لنهاوي

نفس المسار يعرفه قطاع الصحة العمومية، لكن بوتيرة أقل، نظرا لعدم توحيد نضال الأطر الطبية، بالخصوص تنسيقية طلبة الطب وتنسيقية أطر التمريض. إن بوادر التنسيق بين تنسيقيات قطاعي التعليم والصحة العموميين يشكل لبنة رئيسية ومركزية في صد الهجوم المخزني على هذين القطاعين الحيويين.

أما قطاع المحروقات، فإن النظام فكك محطة تكرير البترول "لاسامير" التي كانت تستورد البترول الخام ويتم تكريره من طرف الأطر والعمال المغاربة وهو ما كان يوفر مخزونا استراتيجيا يساهم في استقرار الثمن أمام التقلبات المستمرة التي تعرفها سوق البترول التي تخضع لسياسات التكتلات الاحتكارية التي تهيمن عليه الامبريالية الأمريكية والدول المصدرة للنفط التي تخضع بالمطلق لتوجيهاتها. فمنذ تفكيك هذه المنشأة، استولى بعض الرأسماليين على تجارة هذه المادة، عبر استيراد البترول مكررا وتخزينه في محطاتهم الخاصة، قصد التحكم في سعره بما يوفر لهم هامشا كبيرا من الربح. إن جشع الرأسمال لا يعرف الحدود ولا يهتم مصير ما يناهز عشرين مليون من المغاربة الذين أصبحوا يعيشون تحت عتبة الفقر المطلق، وهو ما بينته إحصائيات ما سمي بتقديم الدعم للمحتاجين خلال فرض حالة الطوارئ الصحية أثناء انتشار جائحة كورونا بداية سنة 2020. ولقد زاد الجفاف الذي يعرفه الموسم الفلاحي الحالي من حدة مأساة هذه الفئات المعوزة.

أمام تنامي السياسات التفرقية للشعب التي ينتهجها النظام، خرجت الجماهير الشعبية في العديد من المدن والبلوادي تحتج على غلاء المعيشة وتدهور الخدمات والاستهتار بحياة المواطنين والمواطنات الذين أصبحوا رهينة لمصالح الرأسمال الاحتكاري. لكن مقابل هذه الاستعدادات النضالية التي عبر عنها الشعب من خلال وقفات واحتجاجاته في مختلف المدن والقرى، يلاحظ تخلف القوى السياسية والنقابية والحقوقية عن هذه النضالات الواسعة العفوية للعديد منها. إن الشعب المغربي الذي خبر التفاف النظام على المطالب المشروعة التي يرفعها من خلال بعض الإجراءات السطحية والخفيفة التي لا تمس قاعدته الأساسية المبنية على الرأسمال المحلي وكيل مصالح الشركات العابرة للقارات، قد استوعب أن الحقوق تنتزع بالنضال، كما أن النظام، استوعب، بدوره، هذا الوعي المتنامي في الأوساط الشعبية، والتي ساهمت حركة عشرين فبراير في تكسير جدار الخوف لدى الجماهير الشعبية، يلتجأ إلى المزيد من القمع والتضييق على القوى المناضلة التي تتخندق مع الشعب في مطالبه، وتحاول تأطير هذه النضالات وتوحيدها في بوتقة موحدة لتصل إلى مداها ومبتغاها. فالمطلوب من كل القوى التي تدافع عن حق الجماهير الشعبية في الحرية والديمقراطية والعيش الكريم أن تنسق عملها بعيدا عن الحسابات الضيقة لأن المرحلة تقتضي تأطير الشعب وخلق موازين قوة، وحدها القادرة على التصدي للهجوم الكاسح الذي تقوم به البورجوازية الاحتكارية ونظامها السياسي، وكيلا الشركات العابرة للقارات.

تنسيقيتهم الوطنية، الإطار الوحدوي الذي يتحكمون في قيادته بعيدا عن بيروقراطية جل النقابات التعليمية التي زكت هذا البرنامج، منذ بداياته، والتي تتظاهر اليوم بالتصدي له. إن مطلب هذه الفئة المتمثل في إلغاء التعاقد وادماجهم في أسلاك الوظيفة العمومية، إنما هو مطلب الشعب المغربي قاطبة، ألا وهو الحفاظ على المدرسة العمومية، كحق انتزعتة الجماهير الشعبية

يعرف الشارع المغربي حركية نضالية عارمة بسبب الزيادات المتتالية في أسعار المواد الغذائية والمحروقات، هذه الزيادات الناتجة عن تحكم المافيات الاحتكارية في أهم القطاعات الاستراتيجية، منذ بداية ثمانينات القرن الماضي، طبقا لوصفة صندوق النقد الدولي التي تهدف إلى التخلي التدريجي للدولة عن هذه القطاعات الحيوية وتفويتها للرأسمال المحلي والأجنبي، تحت



بثمن غال تمثل في العديد من الشهداء والمغتربين، فيكفي الرجوع إلى انتفاضة 23 مارس 1956 في الدار البيضاء التي أخمدها النظام بالطائرات الحربية والدبابات والتي ذهب ضحيتها المئات من المواطنين والمواطنات تم دفنهم في مقابر جماعية. هذا المطلب يتم التعبير عنه، اليوم، من طرف الأستاذات والأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، وهو تجديد للعهد حول هذا الحق المقدس الذي يضمن توفير تعليم مجاني وموحد لكل بنات وأبناء الشعب المغربي.

ذريعة إرساء أسس الحكامة الجيدة والناجعة. فبعد أن استولى الرأسماليون الكبار على قطاعات تغذية الشعب، أساسا، الدقيق والسكر والزيوت وبعد إقدام النظام على ضرب صندوق المقاصة ليزيد من أرباحهم، يحاول الآن، تصفية قطاعي التعليم والصحة العموميين، من خلال التخريب الممنهج للمدرسة العمومية والمستشفيات ومراكز الصحة في مختلف المناطق. وتتجلى هذه السياسة في التخفيض الممنهج لميزانيات هذين القطاعين بشكل متزايد، وهو ما يعني الحد من توظيف الأطر والموارد البشرية الكافية وكذلك التقشف الفاضح في التزويد بالمستلزمات المادية الضرورية. فقطاع، التعليم، يعتبره صندوق النقد الدولي سلعة قابلة للتداول في سوق العرض والطلب، لذلك يجب على الدولة أن لا تستثمر فيه لا من حيث بناء المدارس والمعاهد والكليات ولا من حيث توظيف الأساتذة والأستاذات. لذلك عمد النظام إلى إرساء سياسة التوظيف عبر التعاقد مع الأساتذة، ثم بعد ذلك سيطبقه على الأطباء وأطر التمريض. فالهدف المقصود، على المدى المتوسط، هو توفير يد عاملة رخيصة رهن إشارة الرأسمال المستثمر في هذين القطاعين، بعد أن تؤول ملكية كافة المدارس والكليات والمستشفيات ومراكز الصحة إلى القطاع الخاص، فترسانة القوانين المعدة كلها تصب في هذا التوجه. فالأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد واعون بهذه الخطة الجهنمية. فهذه الفئة فطنت مبكرا بهذا المخطط الذي يستهدف كرامتهم واستقرارهم. وهذا الوعي هو الذي دفعهم إلى تأسيس

“
فالمطلوب من كل القوى التي تدافع عن حق الجماهير الشعبية في الحرية والديمقراطية والعيش الكريم أن تنسق عملها بعيدا عن الحسابات الضيقة لأن المرحلة تقتضي تأطير الشعب وخلق موازين قوة، وحدها القادرة على التصدي للهجوم الكاسح الذي تقوم به البورجوازية الاحتكارية ونظامها السياسي، وكيلا الشركات العابرة للقارات.”

الحريات العامة بالمغرب .. الهجوم المخزني وآفاق النضال

وقالت منظمة صحفيون بلا حدود RSF في نفس السياق أن "موجة الضغوط القضائية ضد الصحفيين في المغرب تتواصل. فبالإضافة إلى المحاكمات التي استمرت لسنوات ضد العديد من الفاعلين الإعلاميين، انهالت المتابعات القضائية على الصحفيين من جديد، حيث تركزت الهم هذه المرة على مسائل أخلاقية تهم حياتهم الشخصية، مع استمرار استخدام المرأة كأداة في مثل هذه القضايا، علماً أن الظروف التي تجري فيها المحاكمات وما يصاحبها من تشهير وتغطية إعلامية مفرطة غالباً ما تحرم الضحية والتمم بالاعتداء من بعض الحقوق الأساسية التي يجب أن تتوفر في مثل هذه الحالات. هذا وقد صدرت بعض الأحكام القاسية في هذا السياق، علماً أن العديد من الصحفيين والصحفيين-المواطنين ما زالوا يقبضون في السجن".

في ملف هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي نحاول تسليط الضوء على ما استجد في واقع الحريات العامة ببلادنا، الموضوع الذي سبق للجريدة أن تناولته في ملفات سابقة، ونتساءل بالخصوص حول أسباب تصعيد هذه الموجة من الهجوم على الحقوق والحريات التي استمرت مع جائحة كورونا، وحول مستلزمات النهوض بالحقوق والحريات ببلادنا.

مما جاء في أحدث تقرير حقوقي حول واقع الحريات العامة بالمغرب للجمعية المغربية لحقوق الإنسان الصادر في 13 يناير 2022: "لقد أظهرت جائحة كوفيد-19- هشاشة وضعف الضمانات الدستورية للحقوق والحريات. فبالرغم من التعديلات التي عرفها دستور 2011، تحت ضغط حركة 20 فبراير، والتي توجي بالترام الدولة المغربية باستيفاء المعايير الدولية لحقوق الإنسان، إلا أن الممارسة اليومية لأجهزة الدولة كانت متناقضة مع هذه الالتزامات. وبرز هذا التناقض بشكل أشد مع تواتر حالات تعنيف المواطنين والمواطنات بشكل مهين ومشين، وقمع ومنع التظاهرات، وتواصل الاعتقالات التعسفية، وإصدار مجموعة من القرارات الجائرة، آخرها فرض جواز التلقيح للولوج للمحاكم.

والحال أنه منذ بداية الجائحة، حذرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، من استغلال حالات الطوارئ من طرف الدول للتراجع عن المكتسبات الحقوقية، ونادت بمرعاة وإدراج البعد الحقوقي خلال التصدي لكوفيد-19-، وقد صنفت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، حينها، المغرب ضمن 15 بلداً، استغل قوانين الطوارئ، التي طبقت بسبب فيروس كورونا، لسحق المعارضة والسيطرة على الناس".

أزمة الحريات النقابية في بلادنا

الدريدي الطاهر

تنظيمية؛ بل وخصص ممارسة حق الإضراب في نفس الفصل، بتلك الفقرة العجيبة "حق الإضراب مضمون، ويحدد قانون تنظيمي شروط وكيفية ممارسته".

على مستوى مدونة الشغل

رغم ما جاء في مدونة الشغل من مقتضيات قانونية مهمة وإيجابية في باب تأسيس النقابات، فإن تطبيقها على أرض الواقع لا يتم مطلقاً، أو في حالات نادرة جداً؛ بحيث يتم الخرق المتواصل من طرف السلطات المحلية لمقتضيات المادة 398 التي تنص على إمكانية تأسيس النقابات المهنية بكل حرية وفق الشروط المنصوص عليها في مدونة الشغل؛ وهي الشروط التي نصت عليها المادة 414 بكل وضوح؛ بحيث وفي خرق صريح للقانون لا تقوم السلطات الإدارية بتسليم وصولات الإيداع فوراً مقابل تسلم الملفات القانونية للمكاتب النقابية، رغم أن الأمر يتعلق بإيداع فقط، كما لا يتم التأشير من طرف السلطات على نظير من تلك الملفات، كما تنص على ذلك نفس المادة من مدونة الشغل.

وهو ما يعتبر خرقاً متعمداً وفظيحاً من طرف هذه السلطات للقوانين التي وضعتها الدولة بنفسها من جهة، وإصراراً على إضفاء الهشاشة القانونية على نقابات الأجراء وتضييقاً على الحريات النقابية، من خلال العرقلة الإدارية لأساس هذه الحريات، وهي حرية تأسيس النقابات.

فكيف لعاملات أو عمال أو أجراء آخرين أن ينخرطوا في العمل النقابي، أو أن يمارسوا حرياتهم وحقوقهم النقابية وهم يعيشون في حالة من الخوف واللبس من كون نشاطهم النقابي نشاطاً غير مشروع، بسبب رفض السلطات بشكل استبدادي وغير قانوني تسلم ملفات تأسيس مكاتبهم النقابية أو التأشير عليها؛ هذا دون الحديث عن ما يتلقونه من تهديدات من طرف بعض الباطرونات أو المسؤولين المباشرين، أو من طرف الشبكات المعدة خصيصاً لتخويف الأجراء والكادحين من العمل النقابي وتشويهه، وتعميم صورة سلبية عنه تساهم العديد من القيادات النقابية في تكرسها؛ إضافة إلى مختلف الأشكال الأخرى لإحاربه العمل النقابي والتضييق عن الحريات النقابية.

ورغم هذا الواقع بمختلف سلبياته، فإن الحركة النقابية التقدمية، الديمقراطية، والوحدوية والمكافحة، الزاخرة بخبرة المناضلات والمناضلين، قادرة وفق ما أثبتته التجربة التاريخية على إذكاء حماس الطبقة العاملة، وعلى رفع همتهما للدفاع عن الحريات النقابية عن مصالحها، ورد الاعتبار للنضال النقابي كأحد الوسائل الأساسية لتحقيق مطالبها وتحسين ظروف عيشها وصيانة كرامتها الإنسانية. في ارتباط بمساهمتها الأساسية والحاسمة في الدفع بالنضال الشعبي العام من أجل التحرر الاجتماعي والديمقراطية.

بل ويتوجس أكثر، سياسياً وبشكل حاد، من النقابة كتنظيم اجتماعي للطبقة العاملة، مبدياً بذلك (أي النظام) تخوفات تتجاوز ما تبديه الباطرونات من احتراس وخشية تجاه العمل النقابي ومن تنامي وعي الطبقة العاملة بذاتها وبمكانتها الحيوية في كل عملية إنتاجية، وبقوتها الكامنة وبمصالحها المباشرة.

الحريات النقابية في القوانين الدولية وفي القوانين الوطنية

على مستوى الدستور:

رغم كل الحديث الديماغوجي الرسمي والمتضخم حول حقوق الإنسان ورغم تعهد المغرب من خلال دستور 2011 بالالتزام بما تقتضيه مواثيق المنظمات الدولية وتأكيد



تشبته بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالمياً، لأزال المغرب لم ينظم حتى الآن إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 87 الخاصة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي المعتمدة من طرف منظمة العمل الدولية منذ سنة 1948 أي منذ 74 سنة، وللمرء أن يتأمل هذه المسألة وحدها ويستنتج منها ما يريد.

كما تجدر الإشارة في هذا الصدد أيضاً، إلى أن عدم تصديق المغرب على الاتفاقية الدولية رقم 87، ليس مرده فقط إلى عدم قبول التنظيم النقابي لإجمالي السلاح وللبعض الفئات من الموظفين كما يذهب إلى ذلك البعض؛ وإنما هو تأكيد للمأزق الذي يعيشه المشرع المغربي، وإلى الحالة المثيرة للشفقة التي وضع نفسه فيها ولا يزال معتمداً تبريرات مردودة على نفسها؛ خاصة أن بإمكانه الانضمام إلى الاتفاقية المذكورة مع تسجيل تحفظات على بعض بنودها التي لا تتماشى مع قوانينه الداخلية أو للاحتفاظ لنفسه ببعض الاستثناءات في تطبيقها. لكن الأمر أبعد من ذلك ويتمثل في شكلية وصورية إقرار السلطة بضمن الحريات العامة وحقوق الإنسان واحترامها؛ ذلك أن نفس الوثيقة الدستورية تقيد ممارسة تلك الحريات، كما هو الحال بالنسبة للحريات النقابية التي نص الدستور صراحة في فصله 29 على تقييد شروط ممارستها "بقوانين

تعيش الحريات النقابية ببلادنا أزمة حقيقية وكبيرة جداً نظراً لعدة أسباب أهمها ما تعرضت وتعرضت له الحركة النقابية المغربية ونضالاتها لحد الآن من قمع وخذلان من طرف بعض القيادات، وما تتعرض له تنظيماتها من اختراقات، وما عانتها من تقسيم وتشطيت باسم "التعددية النقابية"؛ ونظراً كذلك لإخفاقها حتى الآن في توقيف الهجوم المتواصل على المكتسبات البسيطة التي حققتها الطبقة العاملة المغربية بعد نضالات طويلة وتضحيات جسيمة امتدت على مدى عقود من الزمن، ولإخفاقها الكبير في تحقيق المطالب العمالية، البسيطة المشروعة التي من شأنها أن تحسن نسبياً أوضاع الشغيلة، المادية والمهنية، بل وحتى في فرض احترام القوانين الجاري بها العمل على علاقتها، والمصاغة أصلاً في ظل موازين قوى مختلة بشكل كبير لصالح الباطرونات.

ويتمثل هذا الفشل الذي يزيد من تعميق أزمة الحركة النقابية، في المعضلة البنيوية التي تجسدها التعددية النقابية من جهة رغم أن هذا الأمر لا يروق عدداً كبيراً من المناضلين الديمقراطيين؛ كما يتمثل أيضاً في عدم قدرة الحركة النقابية على الوقوف في وجه الهجوم الذي تشنه الباطرونات والدولة عبر إداراتها ومؤسساتها بهدف شل مقاومة الشغيلة وتكثيف الاستغلال وجني الأرباح الطائلة من خلال التبخيس المستمر لقوة العمل والإجهاز على المكتسبات من جهة ثانية؛ وفي ما ينتج عن ذلك من تعاضل متواصل لفقدان الثقة في العمل النقابي وفي النقابات بشكل شبه مطلق ما بين مختلف فئات الطبقة العاملة، سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص من جهة ثالثة؛ بحيث لم يعد المعدل الوطني للأجراء المنخرطين في العمل النقابي، حتى داخل القطاعات الإنتاجية والخدماتية الأكثر استقراراً بالبلاد يتجاوز نسبة 10% أو أقل.

ويمكن تلخيص واقع هذه الأزمة الحادة في صورة تكثفها الجمل التالية: "استغلال مكثف وضرب متواصل للحقوق والمكتسبات، وتعددية نقابية متنامية، وضعف متواصل في الأداء والنضالات، وفقدان متنامي للثقة في العمل النقابي وانكماش حاد في المنخرطين".

والى جانب ذلك، تعكس أزمة الحريات النقابية بالمغرب ما تعرفه الحريات الديمقراطية عموماً (حرية التعبير والصحافة، وحرية التنظيم والتظاهر والاحتجاج... إلخ) من محنة متواصلة يجسدها ما تتعرض له من قمع وخنق وانتهابات؛ أزمة تعاني منها مختلف مكونات المجتمع وقواه الديمقراطية، ومختلف الفاعلين الذين يطمحون للتغيير الديمقراطي والتقدم المجتمعي الشامل، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

كما تعكس أيضاً وبشكل خاص تخلف النظام السياسي، كنظام عتيق تفصله سنوات ضوئية عن مقومات التقدم ويخشى باستمرار من كل التنظيمات الجماهيرية المستقلة،

واقع الحقوق والحريات بخنيفرة

قاشي كبير

خنيفرة أضحت جرماً لا يُغتفر فممنذ إعلان حالة الطوارئ الصحية بالتحديد ولحدود اليوم والمدينة تعيش انتهاكات جملة لهذا الحق، علماً أن كبت حرية الرأي والتعبير والنقد يُعد عدواناً صريحاً على حرمة الفرد وكيانه وطبيعته.

وإذا كان الحق في الحياة والسلامة الجسدية يُعد الحق الأساس الذي تقوم عليه كل الحقوق الأخرى، وهو حق مكفول في القوانين الداخلية والدولية حيث تنص عليه الفقرة الأولى من المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمادة 3 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وهو الحق الذي لا يجوز الخروج عليه حتى في أوقات الطوارئ العامة، فإن ما عرفه مركز الدياليز بخنيفرة من تلاعبات مالية كانت لها نتائج كارثية على صحة المرضى الذين يقصدون المركز مصابين بالقصور الكلوي فينتهي بهم الأمر مصابين بالعديد من الأمراض، مركز تصفية أصبح عنوان النهب والانحطاط الأخلاقي والإنساني، انحطاط حاولت السلطة المحلية الدفاع عنه وضمان استمرار وضعه، وذلك عن طريق شكاية كيدية رفعها باشا المدينة في مواجهة الرفيق قاشا كبير عضو النهج الديمقراطي والجمعية المغربية لحقوق الإنسان بتهمة "تحريض مرضى القصور الكلوي وخرق إجراءات الحجر الصحي وتهديد المدينة بنشر الوباء..." وذلك للمحافظة على الوباء الحقيقي الذي كان ينخر المركز والذي يعرف الباشا تفاصيله الدقيقة كذلك... قبل أن تفضح هذه المحاولة البئيسة، والتي انتهت مؤخراً باعتقال 7 أشخاص، ومتابعة ثلاثة آخرين في حالة سراح بكفالة بلغت 10 ملايين سنتيم ولازال البحث التكميلي متواصلاً مع عدد مهم من الأسماء، وأسماء أخرى تناضل الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بخنيفرة من أجل أن لا تفلت من المساءلة والمحاسبة، وفي هذا السياق نذكر بأنه بعد فشل محاولة الباشا، والتي ليست بكل تأكيد مبادرته الخاصة بقدر ما هي إملاءات سلطته الرئاسية، يتم تحريك الجمعية التي اعتقل كل من رئيسها وأمينها بتهمة السرقة والنصب وخيانة الأمانة والتسبب عن طريق الإهمال وعدم مراعاة النظم والقوانين في إصابات وأمراض للغير، وعدم تنفيذ عقد، واستعمال إقرارات تتضمن وقائع غير صحيحة، لرفع شكائيتين في حق قاشا كبير بتهمة القذف.

بقي أن نشير ختاماً، إلى الانتهاكات المستمرة والمتواصلة للحق في التجمع والتظاهر السلمي، وهو حق مرتبط ارتباطاً وثيقاً بحرية الرأي والتعبير عن السخط والامتعاض من تدابير وسياسات وإجراءات، خصوصاً في المجالات السياسية والنقابية والمدنية التي يعبر فيها المواطنون عن ترويض شروط حياتهم وتدهور أوضاعهم المعيشية، وفي هذا الشأن نشير إلى أن عدد الأشكال الاحتجاجية التي منعت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بخنيفرة من تنظيمها خلال سنة 2021 بلغت حوالي 21 شكلاً احتجاجياً، ناهيك عن الوقفات النقابية واحتجاجات فئات أخرى. وفي هذا السياق تم تنظيم قافلة حقوقية جهوية تضامنية مع فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بمدينة خنيفرة، وهي القافلة التي شاركت فيها مجموعة من الفروع الوطنية وتمثيلية من المكتب المركزي للجمعية المغربية على رأسها رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان عزيز غالي والتي عرفت بدورها إنزالاً قمعياً وتدخلات طائشة لتشتيتها ومحاولات حثيثة لتفريق المتظاهرين انكسرت كلها على صخرة صمود المناضلين/ات وإصرارهم على إدانة تغول الدولة البوليسية ورهانها على البطش والتخويف لتأخير أجلها المحتوم.

التراجع عن شكايته بعد تدخل الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، ليفاجأ بأوامر عليا تدعوه، بعدما عرفت هوية الطرف المشتكى به، إلى التنصل من التزامه الأخلاقي، ليأتي الدور بعد ذلك على المرسلين الصحفيين بوزرو محمد وشجيع محمد الذين قضاوا أربعة أشهر وراء القضبان بسبب منشور بشأن قفة كوفيد-19.. بل حتى الأطفال لم يسلموا من المتابعات وهم يعبرون ببراءة عن أوضاعهم المعيشية ومعايير توزيع مساعدات غذائية لاحظوا بأنها قدمت بطريقة مختلة ومزاجية لا تراعي أي معيار اللهم



المعايير التي يضعها القائد والمقدم، فالطفل عبد الاله الصابيري وقد كان يتابع دراسته بالثانية باكوريا وهو متعاطف مع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ومواظب على حضور كل الأشكال النضالية التي تدعو لها، كتب تدوينة يعيب فيها ما عاينه من محاباة في توزيع مساعدات غذائية فوجئت له تهمة "توزيع وقائع كاذبة ونشر خبر زائف وتحريض الغير على مخالفة الأوامر والقرارات الصادرة عن السلطات العمومية الخاصة بالطوارئ"، وفي الحقيقة فإن تهمة الوحيدة هي ديناميته في الحركة التلاميذية بخنيفرة ونشاطه في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، لكن من حسن حظه تمت تبرئته، فأحجم عن الكتابة التي كانت بالنسبة له طقساً يومياً مقدساً يحكي فيه من غيوم الأمل رداء لوطن يرجف برداً بعدما جردته الكتلة المافيوزية من جلده.

لقد شكلت الجائحة فرصة مثلى لتصفية الحساب مع كل الأقلام المزعجة والأصوات المناضلة، كوفيد-19- لم يكن فقط وباء فضح المنظومة الصحية المهترئة بالبلد، ولكنه كشف وجه الاستبداد وتغول الدولة البوليسية التي تواجه مسيرات العطش أو الحق في التمدرس والمطالبة بالشغل وحتى الأوبئة بنفس الجواب، وهو فيالق القمع والمتابعات الكيدية والتهمة الغريبة البلدية التي لا يمكن أن تخطر ببال عاقل ولا أن يستسيغها إنسان سوي.

إذا كان الحق في الرأي والتعبير هو الوسيلة المثلى لضمان المشاركة في تدبير الشأن العام تفعيلاً للرقابة وكشف الانحرافات التي يمكن أن تشوب أعمال الموظف العام أو شخص ذي صفة نيابية أو مكلف بخدمة عامة، وكذلك حرية النقد الذي يعد ظاهرة صحية في الحياة الديمقراطية، إذ به تتحقق المشاركة السياسية ويحارب الفساد وتكشف كل الممارسات الخاطئة، فإنه في مدينة

منذ ثلاث سنوات، تعيش مدينة خنيفرة نقلة نوعية في البؤس السلطوي لوجب ما يعرفه الإقليم من ترد على كافة المستويات، ومن فساد في كل المجالات، بدء من قطاع التعليم وعنوان الفساد العريض فيه إعدادية عسو بإسلام التي لم يمس على إنشائها إلا أربع سنوات وهي مهددة بالانهيار حالياً بحيث تخلصت من كل تلامذتها دون محاسبة ولا مساءلة من لعق إسمنتها، إلى قطاع الصحة حيث استفاق عموم المغاربة على أكبر فضيحة مالية وأخلاقية وإنسانية عرفها ضحايا الدياليز بالمغرب إلى التصعيد من وتيرة قمع

ومنع الاحتجاجات وتكثيف الاعتقالات بالشكل الذي أهل المدينة لاحتلال المركز الأول وطنياً من حيث إجراءات القمع والمنع والتضييق على معظم أشكال التعبير السياسي والنقابي والحقوقية، والتلجيم لكل الأصوات المناهضة والفاضة لسياسات التطبيع والإذلال.

وفي هذا السياق سنعرض بعضاً من النماذج التي تشهد على هذه الانتهاكات الصارخة والاستباحة لكل الحقوق والحريات بالإقليم، والتي همت أساساً المس بالحق في الحياة والسلامة الجسدية، وحق الرأي والتعبير، والحق في النقد والتنظيم والمشاركة السياسية، والحق في المحاكمة العادلة وغيرها من الانتهاكات.

ففي سنة 2020 تم استهداف سعيد أوفريد بتهمة إهانة موظف، فحكم عليه بثلاثة أشهر حبساً نافذاً وقبل خروجه بأيام معدودات، كانت شرنقة المتابعة قد اكتملت حول عبد العالي باحماد بتهمة التحريض على إهانة علم المملكة ورموزها بسبب تدوينات فايسبوكية، وقد اعتبرت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بخنيفرة، والتي عملت بمعية كل من مناصلي النهج الديمقراطي والجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي بعد تخلف كل التنظيمات السياسية والنقابية الأخرى بالإقليم عن تحمل مسؤوليتها التاريخية في الدفاع عن الحق في الرأي والتعبير، على تشكيل هيئة حملت اسم "لجنة بودا لدعم المعتقلين السياسيين"، على أن المتابعة تحمل في جوهرها انتقاماً صريحاً. ولأن ماكينة الاعتقال كنار جهنم تطلب دوماً بالمزيد، فإن يوم جلسة الاستئناف لعبد العالي باحماد 19/03/2020 عرفت اعتقال رفيقنا ياسين فلات وهو مناضل بصوف النهج الديمقراطي والتهمة الموجهة له كانت هي "إهانة موظف" والتي قضت فيها المحكمة الابتدائية بإدانته بالمنسوب إليه والحكم عليه بأربعة أشهر نافذة، هذا الموظف الذي قرر

جدلية الحريات الفردية والديمقراطية الشعبية في المشروع المجتمعي البديل

إح

أنظمة مرعوبة من شعوبها والشعوب مرعوبة من أنظمة ليست من جلدنا. وأدى تغييب الإرادة الشعبية من خلال غياب دولة الحقوق والحريات إلى معاناة الشعوب والأفراد وإلى قمع أهوج للحريات الفردية والجماعية وإلى صناعة قوانين لمنع وتكبيد الحريات الفردية، قوانين أقل ما يمكن القول عنها أنها حمقاء ومتناقضة وغرائبية ومضحكة ومبكية في نفس الوقت، ومما يزيد من تعميق هول

التمتع الفعلي بالحرية وليس فقط رفعها كشعارات جوفاء تستفيد منها الطبقات المألقة لوسائل الإنتاج وتحرم منها الطبقات الشعبية التي لا تتوفر على الأرضية المادية التي تمكنها من ممارستها والتمتع بها .

في مجتمعاتنا، مجتمعات الأطراف الرأسمالية، التي عاشت المرحلة الكولونيالية والتحول التاريخي "القسري" من الأنظمة ما قبل الرأسمالية إلى أنظمة رأسمالية تبعية

تعتبر الحرية والديمقراطية ملاذا للإنسان فردا وجماعة لمقاومة طغيان الأنظمة الملكية في المرحلة ما قبل الرأسمالية (الفيودالية في المجتمعات الوسيطة في أوروبا وشكلها الخاص في العالم العربي الإسلامي) وطغيان فكرها الظلامي على المجتمع ورجعيته في الحفاظ على/ وإعادة إنتاج قدسية السلطة الملكية وتأليهاها وإعطاء طبقة النبلاء / الشرفاء حقوقا وراثية.

لقد شكل فكر الأنوار (وهو حركة تقدمية) إحدى المداخل الفكرية الأساسية للإعلان من قيمة الحرية في إطار التحول الرأسمالي ومحاولة تحرير الإنسان من قيود العصور الوسطى قبل إدخاله في قيود من نوع جديد (قيود الاستغلال الرأسمالي في مرحلته الامبريالية).

لقد جعل فكر الأنوار الليبرالي الحريات الفردية عنوانا بارزا في أطروحاته باعتبارها حقوقا "طبيعية" ومنها حرية الإنسان الفرد في تملك عقله وجسده وحرية الرأي والتعبير وتحرير جنسانية الإنسان الراشد من قيود الفكر السلطوي.

لم تكن مفاهيم الحريات الفردية مفاهيم منعزلة عن قضية الحكم ومطلب الإرادة الشعبية والديمقراطية وفصل السلط وحقوق الإنسان وفصل الدين عن الدولة والتعليم العمومي وإرساء قيمة المواطنة في إطار الدولة الوطنية الناشئة. ولم تترسخ هذه المفاهيم في بنات الدولة وقوانينها وفي المجتمع إلا من خلال الصراع الضاري بين المجتمع القديم (الأنظمة الملكية والمؤسسات الدينية، التعبير الفكري والسياسي عن الطبقة الإقطاعية الأثلة) من جهة والتطلعات البورجوازية التحريرية والديمقراطية مسنودة بجماهير المجهريين وغبنهم من أنظمة القهر القروسطية ومن تصفيف الطبقات وترتيب الحقوق وراثيا. لقد أدت الثورات البورجوازية دورها في إسقاط الملكيات المطلقة السلطة أو في جعلها تقبل بوجود رمزي كما استطاعت عزل الفكر الظلامي عن الحياة السياسية والقانونية والتعليمية وفي الفضاءات العامة وتم تحرير المجتمع من الفوارق الاجتماعية والطبقية الوراثية، وتم إرساء المساواة القانونية الصورية مما شكل مداخل مهمة لكل فئات المجتمع للمطالبة بالمزيد من الحقوق والحريات القانونية والفعالية.

وقد أدت الثورة الصناعية الأولى والثانية إلى تغييرات جوهرية في بنية المجتمعات الأوروبية وتم تحرير الأفراد من سلطة المؤسسات الدينية وملكيات الحق الإلهي لجعلهم من جديد تحت سلطة نوع جديد من الاستعباد والاستغلال الطبقي الرأسمالي كيد عاملة في مسلسل الإنتاج الرأسمالي المتنامي من أجل الربح والتراكم الرأسمالي، مما أدى إلى ظهور أفكار تسائل مبدأ الحرية والمساواة وحقوق الإنسان التي أنتجت فترة الأنوار وتضع اليد على مفهوم الاستغلال الطبقي، ولقد كانت كتابات كارل ماركس هي التي وضعت تنظيرات جديدة كليا ونوعيا حول مفهوم الحرية والضرورة والديمقراطية والديكتاتورية وحول أهمية إنزال هذه المفاهيم من علياء الفكر القانوني الصوري والمساواة الشكلية والحريات المطلقة في القانون// المقيدة في الواقع، ووضعت الماركسية قضايا الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية تحت مشرحة النقد/النقض الطبقي الجدلي (كل ديمقراطية هي ديكتاتورية في نفس الوقت/ وكل حرية ليست بالضرورة حرية)، وهذا النقد/النقض الطبقي لهذه المفاهيم لا يعني أن الماركسية أعطت الظهر للحريات الفردية بل على العكس من ذلك فقد طرحت سؤال الأرضية المادية التاريخية لتمكين الأفراد من



هذه الصفات أن قوى تدعي "الليبرالية" أو حتى تدعي "اليسار" (يا للهول ! يا لعبث !) تؤيد هذه القوانين من خلال مفاهيم مشوهة للخصوصية الثقافية الموضوعية في تناقض مع مبدأ الحرية/الحريات، ومن أبرز ذلك خلق صور للمجتمع تتعايش فيها المتناقضات بشكل يبدو "طبيعيا"، ويفضح الواقع المناق/ السكيزوفريني الجمولة الفكرية لدعاة "الليبرالية" المشوهة والعاجزة عن الدفاع عن الفكر الليبرالي/الحداثي وقضايا الحريات الفردية نفسها، ومن القضايا التي تبرهن على هذا العجز البنيوي وتجعل الحريات الفردية لا يمكن أن تستوي سياسيا وحقوقيا إلا في دولة ومجتمع ديمقراطي شعبي تتحرر فيه الطاقات الخلاقة للجماهير وتستعيد فرض حرياتها/كافة حرياتها الفردية (- الحريات الفردية - المساواة الكاملة بين النساء والرجال - حرية الاعتقاد - الحق في الرأي والتعبير - حرية الإنسان الراشد وتملكه لعقله وجسده - الحق في الحياة والغاء عقوبة الإعدام - المواطنة الكاملة الغير منقوصة...) والجماعية (المتعلقة بتحكم الشعوب في الثروات الوطنية وجعل منتوجها في خدمة الشعب والعدالة الاجتماعية).

إن الماركسية كنظرية لا ترى في الحريات الفردية ضررا على المجتمع لكونها تخص الأفراد/المواطنين، كما لا ترى الحريات الفردية معزولة عن القاعدة المادية الإنتاجية لتحقيقها (فلا حرية فردية فعلية مع الملكية الخاصة) وهذه القاعدة المادية تجد إحدى مداخلها المرحلية في بلدان الأطراف الرأسمالية في التحرر من التبعية ومن الديكتاتوريات بكافة أشكالها وإقامة الديمقراطية الشعبية المنبثقة من الإرادة الشعبية الحقيقية التي تشتغل على حماية كل الحريات وتطويرها .

إن مشروعا مجتمعيا ديمقراطيا حقيقيا لا يمكن أن يقوم على تجزئ الحريات بالمعايير الكونية وعلى رفع سيف "الخصوصية" كلما طالبت فئة أو مجموعة بحقوق خاصة أو عامة.

والتي لم تعرف الثورات البورجوازية ولا عرفت الثورة العلمية ولا الثقافية والفكرية الأنوارية ولا قطعت مع فكر العصور الوسطى و"الأداب السلطانية" فإنه قد تراكم على الطبقات الشعبية وتنظيماتها وطلانها الثورية كل المهمات (مهمات الثورات الديمقراطية وتصفية تركبات الإقطاع، ومهمات التحرر من الامبريالية، ومهمات الصراع الطبقي في عصر العولمة الرأسمالية المتوحشة، ومهمات تحرير المواطنين الأفراد كذلك من الغبن السياسي والثقافي القروسطي المفروض).

إن حركات التحرر الوطني في بلدان الأطراف قد جمعت في برامجها بعضا من هذه الشعارات والمطالب، إلا أن أسباب كثيرة حالت دون أن تتمكن هذه المجتمعات من التحرر الكامل والشامل، فتم إعادة إنتاج الاستعمار والكولونيالية في شكل تبعية متفاوتة شاملة أو جزئية مما جعل قواعد النظام الرأسمالي السائد وسياسييه ومفكره تعتبر تحرر شعوب ومواطني بلدان الأطراف خطرا على أنظمتها وعلى سلطها وعلى مصالحها الاقتصادية وعلى استغلالها للموارد والثروات بلا حسيب أو رقيب فشجعت الأنظمة الديكتاتورية في بلدان الأطراف (الملكيات منها والجمهورية كذلك)، وكرست الفكر القروسطي والأنظمة الكهنوتية بخلفية أنتروبولوجية استعمارية (الخصوصية المفترى عليها)، وبحث منظورها في موروثات التاريخ / التراث ما يفيد بالحفاظ على أنظمة متخلفة وقمعية ومعادية للحريات تحت غطاء أصالة مصنوعة على مقاسات هذه الأنظمة، وتم تكريس الدولة الدينية وإعادة إنتاجها في مختبرات المصالح الامبريالية، وتمت مقاومة ثورات التغيير وتكريس الاستعمار الجديد من خلال "حكم الأهالي بواسطة الأهالي" ومن خلال جيوش وضباط تم تشكيل وعيهم وثقافتهم في المدارس العسكرية الكولونيالية وتمت تصفية الوطنيين أو عزلهم والتضييق عليهم بطرق شتى.

وبدل أن تتحرر الشعوب من الامبريالية تم إعادة بناء

لأي مجلة العرب الفلسطينية

الأخلاق والسياسة ومصير

القضية الوطنية!

لا نبأغ لو قلنا: إن مصير العلاقات الوطنية وأبعد من ذلك القضية الوطنية برمتها، قد تقرر في تلك العلاقة التي نشأت بين الأخلاق والسياسة، وفهم الأخيرة خارج نطاق الأولى، إن لم يكن نقيضاً لها. نسجل ما تقدم ربطاً بضمنا المحدد للسياسة التي هي الوصول لهدف الصراع - انطلاقاً من الخصوصية الفلسطينية - وليس حفظ البقاء في السلطة بعد الوصول إليها. والصراع - كما نفهمه - ليس مع العدو فحسب، بل التحدي مع الذات أيضاً في مسعى إلى رفع طاقتها وكفاءتها كمبرر إجباري لتعظيم القوة على طريق تحقيق التوازن المطلوب، أو تعديل ميزان القوى الشامل مع العدو الذي يعمل باستمرار دون بلوغنا لهدف الصراع، بمعنى تقصير كلفة الوصول إلى التحز الوطني.

فمنذ أن أتيح لحركة فتح الاستفراد بمنظمة التحرير الفلسطينية، عملت بكل قوتها على الاستئثار بها والهيمنة عليها، وتسخير مواردها لمصلحتها الضئيلة وتوجيهها في مصب مشروعها السياسي الخاص. وعليه، لم تكن ترغب أو تعمل في أن تشكل قاعدة للشراكة الوطنية الحقيقية، حيث عملت على تغييب الأنظمة واللوائح التي تحكم العلاقة داخل "مؤسسات" المنظمة، والمثول لشرعية "التنظيم الأكبر"، مترافقاً ذلك مع توسل الانتهازية طريقاً، وتعميم منظومة قيمية تقوم على الكذب والخديعة والإفساد الممنهج، التي رسمت حدود العلاقة التي استمرت في الانحدار بين الشعب الفلسطيني ومؤسساته الوطنية أو مؤسسته الوطنية الأهم: منظمة التحرير الفلسطينية، حيث كان على الشعب الفلسطيني أن يدفع من تاريخه ومستقبله، بل من وجوده، ثمن الخبيثة الفكرية في التباس العلاقة بين الأفراد وعلاقتهم بالسياسة والأخلاق، خاصة لجهة وعي أن القوة أو الضعف هي الحصيلة الإجمالية لطاقت المجتمع أساساً، التي لا يمكن أن يجري الاستثمار الجيد فيها، في ظل سياسة الاستئثار بالمؤسسة وتهميشها وتغييبها وصولاً

للاقتضاض عليها، وهذا ما لم يكن لولا أن بعض الأفراد/القيادات عملوا طوال الوقت على تغييب المؤسسة، لحساب تقوية ذواتهم المريضة وشهوانيتهم للسلطة، التي كانت على حساب المشروع الوطني التحريزي الذي بات بمستوى القمامات القصيرة، من عديمي الكفاءة والأخلاق والوطنية.

نعم، لقد تقرر مصير القضية الوطنية مبكراً، تقرر منذ ذلك الوقت الذي انفصلت فيه الأخلاق عن السياسة، وهذه مسألة لا تتم دون سبب، فما هي إلا الوجه الآخر للتبدل الذي طرأ على هدف السياسة نفسها، وعماً إذا كان الهدف حفظ البقاء في السلطة أم الوصول عبرها إلى هدف الصراع النهائي، أي التحرير.. فما بالنا إذا باتت مفاتيح هذه السلطة كلها بيد الاحتلال، فما هي الحصيلة المنطقية لوضع كهذا؟!

فمن المعروف، أن مجتمعاً أو فرداً لا يؤمن بشيء أو هدف سام/قيمي؛ هو في حالة تحلل، وأن من يؤمن بكل شيء ويتكيف معه؛ هو في حقيقة الأمر انتهازي لا يؤمن بشيء، فإذا كانت مسألة الواجب والقاعدة الأخلاقية تملّي على الفرد العادي ضرورة اتخاذ موقف ما تجاه القضايا الخاصة أو العامة، التي تهم الآخرين؛ فإن مسألة الواجب والقاعدة الأخلاقية في هذه الحالة ترقى لمستوى البديهية باعتبارها ركناً لأي عمل سياسي ثوري، الذي هو في الجوهر موقف أخلاقي إيجابي من القضايا الضئيلة والوطنية.

إن الاحتمال/المسار الطبيعي المنطقي لمن يسعى لاستمرار الاحتفاظ بالسلطة والهيمنة على المؤسسات الوطنية، أن يعمل على صنع شروط جديدة لتجديد "شرعيته"، التي لا يمكن أن تؤسس أو تتأسس إلا باستمرار الانقسام بين السياسة والأخلاق، وتوظيف كل وسائل الخداع المتاحة وأدواته؛ لكن يبقى السؤال المنطقي أيضاً: هل بالإمكان ممارسة سياسة الخديعة إلى ما لا نهاية؟!

المنظمة النسائية الديمقراطية الفلسطينية ندى تخذ 8 مارس

وهائلة للسيطرة عليه. وأظهر التقرير تعرض الناشط بنات إلى الاعتداء بأدوات راضة صلبة، بما يؤكد استخدام العناصر للقوة المفرطة. وهو ما شكل سلوك عناصر القوة انتهاكات جسيمة لمدونة الأخلاقيات وقواعد السلوك العامة لمنتسبي قوى الأمن الفلسطينية.

- من جهتها، الدائرة القانونية في الجبهة الديمقراطية تثنى التقرير المشترك في مقتل الناشط السياسي نزار بنات الصادر عن الحق والهيئة وتدعو للعمل بتوصيات التقرير وذلك عبر إقرار السلطة الفلسطينية بشكل رسمي عن مسؤوليتها القانونية عن اعتقال نزار بنات.

كما ورد على هيئة التحرير التقرير الصادر عن المكتب الصحفي للجبهة



الديمقراطية لتحرير فلسطين والذي يتابع بالرصد ما يصدر عن صحافة الاحتلال الصهيوني:

صحيفة هآرتس

- تظاهرة بتل أبيب ضد روسيا ودعوة لدعم أوكرانيا عسكرياً وتسهيل دخول اللاجئين إلى إسرائيل

- مئات اليهود سيصلون إسرائيل من أوكرانيا

- وزارة التربية والتعليم تقرر تدريس الاجتياح الروسي لأوكرانيا وتستعد لاستيعاب آلاف التلاميذ من يهود أوكرانيا

- ما المصلحة المشتركة اليوم بين إيران والغرب في "تسريع" التوافق على "النووي"؟

- هل يملك بينيت ما يرضي بوتين لـ"القبض" على النووي الإيراني؟

تايمز أوف إسرائيل 6/3/2022

*الحرب الروسية - الأوكرانية تجعل الفلسطينيين أكثر رأسا

كما يتضمن التقرير متابعات صحفية بأفلام صهيونية الغاية منها نشر التعقيم ودعم الآلة الإعلامية الجهنمية للغرب الامبريالي.

- توصلت جريدة النهج الديمقراطي من المنظمة النسائية الديمقراطية الفلسطينية - ندى بما يلي: بمناسبة الثامن من مارس يوم المرأة العالمي، توجهت النسائية (ندى) بالتحية إلى عموم الحركة النسوية الفلسطينية والعربية والعالمية مذكرة بما أقرته المواثيق الدولية وفي مقدمتها اتفاقية السيداو المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مشيرة إلى أن مجرد التسليم بإنسانية المرأة لم يعد كافياً لضمان حقوقها، كما ذكرت بالظروف القاسية التي تعاني منها المرأة الفلسطينية بفعل استمرار الاعتقالات والقتل وتدمير المنازل واقتلاع واستمرار الاستيطان والضم والتمييز العنصري والأسرلة والتهميد وارهاب الدولة المنظم على يد الاحتلال

الصهيوني والحصار الخانق لقطاع غزة.

- وفي لبنان أصدرت (ندى) بياناً بالمناسبة أهم ما جاء فيه الوقوف على "معاناة الاسيرات الفلسطينيات نساء وفتيات بينهن قاصرات اللواتي يتعرضن لشتى صنوف التعذيب وبينها تلك المبنية على النوع الاجتماعي. كما يوجد بينهن أسيرات مريضات يحجم الاحتلال الإسرائيلي الغاشم عن توفير العلاج لهن بنموذج الأسيرة إسرء جعابيص التي تواجه السجن رغم الألام وحروق الجسد".

ودعت في الختام نساء العالم أجمع والمجتمع الدولي ومؤسساته الحقوقية والإنسانية للتضامن مع المرأة الفلسطينية وحقوقها المشروعة في الحرية والاستقلال والعودة ونصرة قضية الأسرى والإفراج الضوري عنهم وفي مقدمتهم النساء والأطفال.

- وبنفس المناسبة (8 مارس 2022) اصدرت الهيئة المستقلة ومؤسسة الحق تقرير تقصي حقائق مشترك بشأن مقتل الناشط السياسي نزار بنات بتاريخ 24 حزيران / يونيو 2021.

يسجل أنه تم استخدام قوة كبيرة

فرار من أوكرانيا واستيطان في فلسطين و 90% من القادمين ليسوا يهوداً

كلام شاكيد الذي نقلته صحيفة هآرتس جاء فيه إنه من بين 2034 لاجئاً أوكرانيا وصلوا إلى الكيان الصهيوني كان أقل من 10% منهم يهوداً! وأضافت شاكيد إن الرقم "سيصل إلى 15 ألف أوكراني في شهر". وعبرت عن استيائها من هذا الخطأ الذي جلب غير اليهود فقالت "إسرائيل بحاجة لبذل المزيد من أجل جلب اليهود والمؤهلين لقانون العودة. لا يمكننا الاستمرار في هذا المعدل، يجب التخطيط للأمور".

يُذكر أن الكيان يقدر عدد الأوكرانيين الذين يحق لهم "الهجرة إلى إسرائيل بحوالي 200 ألف أوكراني وسيحصلون على الجنسية تلقائياً بموجب قانون "حق العودة" الاستيطاني. يجدر ذكره أن هذا القانون يتم تطبيقه على الأوكرانيين بعد أقل من شهر على تمرير قانون منع لم شمل الأسر الفلسطينية حتى داخل حدود فلسطين التاريخية.

عموماً بالعودة إلى اللاجئين الأوكران، الشقر، وذوي العيون الزرقاء، غير أنهم ليسوا يهوداً، ولتجنب هذه الأخطاء في جلبهم، وضع الكيان لوائح بأنه يتعين على "الإسرائيليين" الذين يرغبون في استضافة قريب هارب من الحرب في أوكرانيا دفع وديعة قدرها 10000 شيكل (3055 دولاراً) ويجب على الوافدين التوقيع على إعلان بأنهم سيغادرون البلاد في غضون شهر. ومع ذلك، قالت شاكيد إنه تم استلام المدفوعات لحوالي 20 بالمائة فقط من اللاجئين.

وقالت شاكيد إن هناك حالياً 26 ألف أوكراني يعيشون في الكيان ليسوا مواطنين. حوالي 13000 منهم بدون تأشيرة، و2500 على تأشيرات سياحية، و4000 طالب لجوء قدموا طلباتهم، والباقي لديهم تأشيرات عمل، مضيضة "إسرائيل كانت تخطط لاستضافة 100 ألف يهودي أوكراني فروا من الحرب".

وفي سياق متصل حثت السفارة الأوكرانية المسؤولين "الإسرائيليين" على رفع المخصصات التي وصفتها بـ"المشينة" البالغة 10000 شيكل "وايجاد آلية أخرى من شأنها أن تساعد مواطنينا على إنقاذ أطفالهم وعائلاتهم". كما جاء في بيان السفارة.

عن بوابة الهدف

قراوة بني حسن ودير إستيا. وقد وصف يوسي داغان رئيس مجلس شومرون الاستيطاني هؤلاء الأوكرانيين بـ "الرواد". رغم هذا، فإن للكيان معايير للجوء أيضاً، كما هناك معايير أوروبية، ولكن المعايير الصهيونية أكثر بساطة، يكفي أن تثبت إنك يهودي ليتم الترحيب بك، بينما في أوروبا

كما هي الحالة عند كل أزمة في أي مكان في العالم، ما إن دقت طبول الحرب في أوكرانيا حتى انفتحت شهية الكيان الصهيوني لجلب مزيد من المستوطنين إلى فلسطين المحتلة وكأن فلسطين تحولت إلى "الخزان التاريخي" فعلاً لتجميع يهود العالم، حيث تبحث سلطات الهجرة الصهيونية



عليك أن تثبت إنك لست مسلماً وأسمر اللون، وغيرها من المعايير التي وضعها رواد الإعلام والسياسة الغربيين. على كل حال في الكيان الصهيوني هناك قانون "حق العودة" سيء السمعة كما هو معروف الذي يتيح لجميع شذاذ الأفاق اليهود القدوم إلى فلسطين بمجرد إثبات يهوديتهم، ولكن هذا لم يكن ينجح دائماً، حدث هذا الخلط في الهجرة الكبرى من جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق، التي كانت عشوائية وأعمى طمع الاستيطان خلالها "تدقيق" الوكالة اليهودية، ويحدث أن أيضاً، فبالعودة إلى "طبيعة" القادمين الجدد فإنه يتبين وفقاً لوزيرة الداخلية أيليت شاكيد، إن ما يقرب من 90 في المائة من الأوكرانيين الذين وصلوا حتى الآن ليسوا يهوداً!

والمخابرات، بالمجهر عن أي يهودي تائه، يعتبر أنه ضل طريقه عبر ألفي عام عن "أرض ميعادهم" المزعومة. ولكن في استعار الشراة يكتشف الصهيوني أن "ليس كل ما يلمع ذهباً"، حيث وبينما شجع المسؤولون الصهاينة عشرات آلاف اليهود الأوكرانيين للفرار من الغزو نحو الكيان الذي يفتح أذرع له، على حساب أصحاب الأرض الأصليين الفلسطينيين. فإن جزءاً من هؤلاء الأوكرانيين الفارين من الحرب يجدون أنفسهم في جنة الاستيطان الصهيوني، والبعض منهم يختار الإقامة في بؤر استيطانية في الضفة الغربية المحتلة، في مستوطنة ريفافا جنوب نابلس مثلاً، حيث لجأت عائلة بلوريتسكاس الأوكرانية. تلك مستوطنة متطرفة بنيت على أراض منهبية من فلسطينيين في قريتي

في يوم المرأة العالمي.. 32 أسيرة فلسطينية يقبعن

في سجون الاحتلال

أسيرات جريحات، بينهن الأسيرة إسراء جعابيص التي تعاني من حروق في كافة أنحاء جسدها وهي محكومة لمدة 11 عاماً.

وأضافت "من بين الأسيرات هناك 17 أسيرة يقضين أحكاماً متفاوتة أعلاها صدر بحق الأسيرتين شاتيلا أبو عياد وشروق دويات لمدة 16 عاماً، وأقدمهن هي ميسون الجبالي من بيت لحم ومحكومة لمدة 15 عاماً".

يذكر أن الاحتلال اعتقل منذ عام 1967 أكثر من 16 ألف من النساء الفلسطينيات، ونحو 1100 من النساء منذ عام 2015.



نقلا عن بوابة الهدف، أفادت دائرة التوثيق في مركز حنظلة للأسرى والمحررين، يوم الثلاثاء 8 مارس الجاري، بأن سلطات الاحتلال تواصل احتجاز 32 أسيرة في السجون بينهم الطفلة نفوذ حماد.

وجاء ذلك، في بيان للدائرة، وصل بوابة الهدف نسخة عنه، بمناسبة اليوم الثامن من آذار يوم المرأة العالمي الذي يمر على المرأة الفلسطينية وهي مضطهدة من الاحتلال "الإسرائيلي" منذ العام 1948م وخاصة الأسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال.

وبحسب دائرة التوثيق، من بين الأسيرات 11 أمًا، و6

الجمعية المغربية للنساء التقدميات تندد بتصاعد انتهاكات حقوق النساء من طرف السلطة

بمناسبة اليوم العالمي للمرأة 8 مارس 2022

يستنكر فرع الجمعية المغربية للنساء التقدميات بالرباط - سلا - تمارة تصاعد انتهاكات حقوق النساء من طرف السلطة، ويعبر عن تضامنه مع نضالهن، ويدعو كل قوى المجتمع المدني بالمنطقة إلى تنسيق الجهود والعمل المشترك، لتوفير شروط النضال الجماعي من أجل تحسين ظروف عيشهن، وتنظيم التضامن مع احتجاجاتهن، ومساندتهن في مطالبهن المشروعة، وفضح ما تتعرضن له من قمع ومنع وعنف بولييسي.

يحل اليوم العالمي للمرأة هذه السنة في ظرفية تتميز بتفاقم الأزمة العالمية على مختلف الواجهات، الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية... أزمة زاد من حدتها ما عاشته البشرية من تبعات جائحة كورونا خلال السنتين الماضيتين، أدت إلى تفاقم أوضاع الفقر والهشاشة في مقابل مراكمة

النساء الموظفات اللواتي يتمركز عدد كبير منهن في الرباط، صعوبة العيش بسبب غلاء المعيشة والأجور المتدنية وانتشار عطالة الخريجين وانعدام فرص الشغل مما يجعل العديد من الموظفات البسيطات يتحملن لوحدهن مسؤولية أسر بكاملها.

إن منطقة الرباط سلا تمارة، منطقة تشكل أيضا مجالا للنضالات المركزة لمختلف الفئات المهنية والاجتماعية التي تنظم تظاهرات متعددة بالعاصمة. وفي هذا الإطار شهدت في الأيام الأخيرة احتجاجات متعددة كان للنساء فيها حضور قوي، كما كان لهن أيضا نصيب وافر من القمع والتنكيل والعنف السلطوي الذي تعرضت له تلك النضالات.

في ظل هذه الأوضاع، وفي سياق تخليد الحركة النسائية العالمية وعموم القوى التقدمية لليوم العالمي للمرأة، ولأن هذا



اليوم هو يوم للتضامن النسائي، فإن فرع الجمعية المغربية للنساء التقدميات بالرباط - سلا - تمارة :

1. يحيي عاليا نضال النساء في العالم ضد الحروب ووقوفهن في وجه الصعود المتنامي لقوى اليمين المتطرف، وضد تزايد سلطة الشركات المتعددة الاستيطان وتهديدها للحياة ومستقبل البشرية، ومن أجل عالم تسوده الحرية والكرامة الإنسانية وتحقق فيه المساواة التامة بين النساء والرجال. وفي هذا الصدد يحيي الفرع عاليا كفاح النساء الفلسطينيات البطولي، وفي مقدمتهن الأسيرات اللواتي سجلن مجددا هذه السنة، ملاحم نضالية وهن يقاومن الاحتلال الصهيوني العنصري من داخل السجون.

2. يعبر عن تضامنه مع نضال النساء المغربيات في مختلف المواقع، وفي مقدمتهن :

- زوجات وأمهات المعتقلين السياسيين الصامدات في وجه آلة القمع والاستبداد التي استهدفت أبناءهن.

- آلاف العاملات الزراعيات اللواتي ينظمن حملة وطنية من أجل احترام حقوقهن في إطار تنظيم المرأة بالقطاع الفلاحي، ومختلف العاملات في الأحياء الصناعية بالمنطقة اللواتي يشتغلن في ظروف قاسية وفي تجاهل تام لحقوقهن الأساسية؛

- الأستاذات المفروض عليهن التعاقد اللواتي تعرضن لأبشع

أصناف العنف البوليسي قبل أيام في شوارع الرباط، وصل حد الاعتقال، ثم المتابعة القضائية في حالة سراح.

- النساء حاملات الشهادات المعطلات ضحايا سياسة التهميش اللواتي تعرضن أيضا لقمع وحشي خلال وقفاتهن السلمية أمام ولاية الرباط.

- أطر الصحة والمرضات اللواتي ينظمن العديد من الاحتجاجات من أجل حقوقهن المشروعة وتعرضن بدورهن للعنف البوليسي في شوارع الرباط؛

- عاملات النظافة في شركات المناولة ضحايا الاستغلال الفاحش في ظروف أشبه بالعبودية بحكم الأجور الهزيلة وظروف العمل القاسية وغياب أبسط شروط العمل اللائق.

- مربيات التعليم الأولي العمومي اللواتي يخضن نضالات منذ شهور من أجل حقوقهن وفي مقدمتها، تمكينهن من أجورهن التي لم يتسلمنها منذ ما يقارب السنة.

- المهاجرات بدون أوراق القاديات من دول إفريقيا جنوب الصحراء اللواتي يعشن وأطفالهن ظروفًا مزرية وممارسات عنصرية وخروقات سافرة لحقوقهن.

- النساء اللواتي تقدمن الاحتجاجات ضد فرض جواز التلقيح، من ضمنهن العديد من ربات البيوت، وخاصة من تعرضن لمختلف أصناف التنكيل والإهانات والقمع....

3. يستنكر بشدة استمرار وتصاعد انتهاكات حقوق النساء عموما، وفي منطقتنا بشكل خاص، وإمعان الدولة في سياساتها المكرسة لهذه الأوضاع من خلال الغلاء الفاحش للمواد الأساسية، والإجهاد على الخدمات العمومية وفي مقدمتها التعليم والصحة، وغياب إرادة سياسية حقيقية لدى الدولة لمباشرة إصلاحات تشريعية فعلية تحمي النساء من العنف والتمييز، وينضم إلى كل المطالب التي ترفعها الجمعية بمناسبة 8 مارس، يوم النساء العالمي، ومن ضمنها :

- مطالبة الدولة بتنفيذ التزاماتها المتضمنة في الاتفاقية الدولية لمناهضة كل أشكال التمييز ضد المرأة، التي صدقت عليها، بدءا بملاءمة القوانين الوطنية معها.

- مراجعة القانون الخاص بحماية النساء من العنف بما يتماشى ومعايير الأمم المتحدة ذات الصلة ويرقى إلى طموحات الحركة النسائية المغربية.

- وضع قانون اسرة عصري ومدني يضمن المساواة التامة بين المرأة والرجل في الأسرة ويحفظ كرامة النساء.

- حماية العاملات من جشع الشركات وفرض احترام حقوقهن المتضمنة في مدونة الشغل على علاتها، ومراجعة "قانون العاملات والعمال المنزليين"، بما يضمن الحقوق الشغلية للنساء العاملات في البيوت ويصون كرامتهن.

- توفير شروط العمل اللائق للموظفات وضمان المساواة في الفرص بينهن والموظفين، وحمايتهن من التحرش الجنسي والمضايقات ومختلف أصناف الابتزاز التي يتعرض لها الكثيرات منهن.

وفي الختام، يدعو الفرع - في هذا اليوم النسائي العالمي - كل قوى المجتمع المدني بالمنطقة إلى تنسيق الجهود والعمل المشترك، لتوفير شروط النضال الجماعي من أجل تحسين ظروف عيش النساء، وتنظيم التضامن مع احتجاجاتهن بالمنطقة، ومساندتهن في مطالبهن المشروعة، وفضح ما تتعرضن له احتجاجاتهن من قمع ومنع وعنف بولييسي.

الشركات المتعددة الاستيطان للأرباح وتزايد نهبها لثروات الشعوب وإنهاكها لمواردها الطبيعية. وقد تفاقم هذا الوضع المتوردي بسبب ما يتهدد العالم من مخاطر على إثر الصراع بين حلف الناتو وروسيا، وإعلان هذه الأخيرة الحرب ضد أوكرانيا، خاصة أن لهذين البلدين دور كبير كمصدر للعديد من المواد الأساسية، الفلاحية وغير الفلاحية، نحو مختلف بلدان العالم.

إن أوضاع النساء في المغرب تتأثر بهذا الوضع مثل كل نساء العالم، لكنها تخضع أيضا لتبعات السياسات اللاشعبية للدولة ولقراراتها المنتهكة للحقوق والحرية، وخياراتها التي تنتج الأزمة وتعمق الفوارق الطبقيّة وتكرس التمييز ضد النساء وتكرس الإفلات من العقاب في جرائم النهب وانتهاك حقوق الإنسان كما في جرائم العنف ضد النساء وجرائم تزويج الطفلات الصغيرات ...

ولا تختلف أوضاع النساء في منطقة الرباط سلا تمارة، عن باقي مناطق المغرب. ففي الأحياء الشعبية المحيطة بالمدن، وفي المناطق الصناعية بسلا وتمارة، وحتى في مختلف الإدارات العمومية والشركات والمؤسسات الفاخرة التي تتكلف عاملات النظافة بتنظيفها يوميا، تعيش النساء مختلف ألوان الاستغلال والتهميش والحيث والعنف. كما تعيش أغلب

دور الشباب في واجهات النضال وراهنية العمل الجبهوي الشبيبي

سعد مرتاح

التعاقد والفصائل الطلابية وشباب/ات النقابات التعليمية المناضلة كلها تناضل من أجل المدرسة العمومية وضد السياسات النيوليبرالية في مجال التعليم (فصل التوظيف عن التكوين، خصوصية التعليم الجامعي، فرض التوظيف عن طريق التعاقد) وباستحضار مصادقة مجلس النواب على مشروع قانون الإطار 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي الذي ينص على الخصوصية والتعاقد وضرب الحق في الترقى الشيء الذي يمكن من جمع كل هذه المكونات في بناء جبهة شبيبية قوية للدفاع عن التعليم العمومي والمجاني، ونفس الشيء بالنسبة للشغل

الجماهيرية القوية في جبهات النضال بقدر ما تفتقر للأفق السياسي خاصة برفضها غير المبرر لتسييس المطالب، بالإضافة إلى تزايد تنامي نزعة معادات التنظيمات السياسية والنقابية (الدكاكين السياسية) وسطها ولعل ذلك يجد جذوره في الممارسة السياسية التي كرسها النظام المخزني والأحزاب الملتفة حوله، من خلال المهازل الانتخابية المناسبة الشيء الذي جعلها غير قادرة على الفرز بين مكونات الحقل السياسي الرسمي المخزني ومكونات الحقل السياسي البديل المناضل، الشيء الذي يستغله نظام المخزن فيما بعد.

عرف المغرب خلال الفترة السابقة العديد من الحركات الشعبية والشبيبية امتد بعضها لشهور. كان أولها وأبرزها حراك الريف الذي انطلق في أكتوبر 2016 ملهما فيما بعد كل من جرادة، أوطاط الحاج، زاكورة... تشترك هذه الحركات في كونها حملت مطالب اجتماعية تروم رفع التهميش، غير أن جوهرها سياسي.

هذه الحركات التي تعتبر كرد فعل على السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة حاليا والمحتمل تفاقمها مستقبلا، والتي تعتبر سياسات محافظة تنبني أساسا على 3 عناصر: (الاستدانة الخارجية، خصوصية المؤسسات والشركات العمومية، التقشف في النفقات العمومية) أثرت سلبا على معيشة المواطنين/ات وأوضاع الطبقة العاملة بصفة عامة وعلى الشباب/ات بصفة خاصة، فتركيب الشبيبية باعتبارها في غالبيتها الساحقة المخزون الرئيسي لقوة العمل في المجتمع المغربي، يعتبر ضرورة قصوى لإعادة إنتاج الرأسمالية خصوصا مع دخول النيوليبرالية في المغرب لقطاعات جديدة. لهذا مارست مؤسسات المخزن المختلفة (العائلة البطريركية، المدرسة، الإعلام، الدين ومؤسسات الترفيه والثقافة...) تدجينا وقمعا متواصلا لتطلعات الشبيبية بغية إخضاعها للمنطق المحرك لنمط الإنتاج الرأسمالي المهيمن؛ تحقيق الربح والتراكم اللامحدود للرأسمال. غير أن هذا لا يعني كون هذه المؤسسات حقولا للصراع بل تحبل بإمكانيات ينبغي استغلالها في نضال الشبيبية من أجل تحريرها من الاضطهاد والهيمنة والاستغلال والتبعية.



والثقافة، الشيء الذي سيعطي في الأخير جبهات شبيبية قوية مساهمة فعالة في مختلف واجهات النضال الشعبي.

فالعامل الشبيبي في إطار جبهات موحدة للنضال في هذه المرحلة هو ليس رغبة ذاتية من شبيبية النهج الديمقراطي أو تنظيم شبيبي مناضل آخر، بقدر ما هو شرط موضوعي تفرضه متطلبات توحيد الحركة النضالية الشبيبية من خلال بلورة الشعار الملائم والأساليب النضالية الفعالة، فمهمة بناء جبهة شبيبية ديمقراطية تقدم فضلا عن كونها تندرج ضمن سيرورة بناء جبهة الطبقات الشعبية (الميدانية والديمقراطية)، جوابا ملموسا عن تشتت النضالات الشبيبية اليوم. وهذا ما يقتضي صيانتها وتوسيعه وتطويره وتقعيده. وهي مهام مترابطة وشاقة تتطلب الإصرار والمثابرة والصراع من أجل الوحدة. إن هذه الجبهة يمكن أن تتشكل من الشبيبات والفصائل الطلابية الديمقراطية، حركة المعطلين، الحركة الثقافية الديمقراطية، شباب المنظمات الجماهيرية الديمقراطية (مثل شباب الحج م ح ! وأطاك المغرب وبعض النقابات)، الحركات الاحتجاجية الشبيبية ومختلف الفعاليات الشبيبية الديمقراطية.

وهنا يظهر دور الشبيبات السياسية المناضلة خاصة شبيبية النهج الديمقراطي، فتنوع وتعدد الحركات الاحتجاجية تفرض على شبيبية النهج الديمقراطي تحديد التماثل بين الصراع الطبقي وهذه الحركات ودمجها في سيرورة بناء جبهة الطبقات الشعبية، وإعطائها الأفق السياسي، سواء من خلال عقد بعض اللقاءات مع قيادات هذه الحركات أو سواء من خلال بلورة برنامج شامل يستطيع جمع أغلب الحركات الشبيبية في جبهة شبيبية موحدة مع بلورة الأسس التنظيمية الكفيلة باحتوائها وتطويرها. فمثلا تنسيقية الطلبة الأطباء وتنسيقية الأساتذة الذين فرض عليهم

ولهذا كان من الطبيعي أن يلعب الشباب والشابات دورا أساسيا جوهريا في هذه الحركات، فرغم التضليل المكثف الذي لعبته الآلة الأيديولوجية للمخزن، فإنها لم تفلح في التذجين التام للشباب المغربي حيث كانت أغلب القيادات الإعلامية والميدانية من هذه الحركات هم شباب وشابات اغلبيتهم منحدرين/ات من اصول اجتماعية كادحة، كما ساهموا في بلورة أشكال تنظيمية نوعية التي اتخذتها الحركات مستلهمة التجارب التنظيمية للحركات الشبيبية مثل الحركة الطلابية وحركة المعطلين وحركة شباب الشغيلة التعليمية. بالإضافة إلى أن أغلب المعتقلين السياسيين على خلفية هذه الحركات ينتمون لفئة الشباب، كما شكل الشباب الفئة الأكثر انخراطا وتعبئة وحماسا لحملة المقاطعة الاقتصادية للمنتوجات الثلاث (شركة دانون- سنطرال، افريقيا- سيدي علي) من خلال الاستعمال المكثف لمواقع وشبكات التواصل الاجتماعي.

كما عرف المغرب خلال الثلاث السنوات الماضية حركات فئوية شبيبية قوية تجسد أساسا في نضال التنسيقيات الوطنية (تنسيقية الطلبة الأطباء، الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، الأساتذة المتدربين).

إذن فهي نماذج مختلفة تبين أن الشباب المغربي اليوم هم أبرز ضحايا السياسات النيوليبرالية والتسريحات الواسعة والعطالة، مما يفرض عليه التمتع في طليعة الحركات المناهضة والمناضلة ضد تلك السياسات التي تستهدفه، فبالنسبة للماركسيين، يتمتع الشباب بخصائص هامة، روح الكفاحية والاندفاع والتضحية الثورية والإصرار على الذهاب إلى أبعد مدى. وهي خصائص ضرورية لانتصار أي مشروع مجتمعي بديل على المشروع المخزني الرجعي.

غير أن هذه النضالات الشبيبية بقدر مساهمتها

إن كسب الشبيبية للعمل الجبهوي ضرورة قصوى لتحقيق المطالب الملحة للشبيبية. لهذا إن عملنا اليوم يجب أن يركز على الدعاية والعمل وسط الشباب لحثهم على التنظيم باعتباره الضامن الوحيد لمرآمة التجربة وكسب الخبرة لدى القوى المناضلة ولدى الجماهير في صراعها مع عدوها الطبقي.

“ فاعمل الشبيبي في إطار جبهات موحدة للنضال في هذه المرحلة هو ليس رغبة ذاتية من شبيبية النهج الديمقراطي أو تنظيم شبيبي مناضل آخر، بقدر ما هو شرط موضوعي تفرضه متطلبات توحيد الحركة النضالية الشبيبية من خلال بلورة الشعار الملائم والأساليب النضالية الفعالة ”

الثقافة والتغيير

لو أن الفتى حجر..

نورالدين موعايد

في أيك الشعر العربي بعض ما احتضر أخايد بعيدة الغور على مستويات المحفوظ ، من ذلك بيت تميم بن مقبل

ما أطيّب العيش لو أن الفتى حجر
تنبو الحوادث عنه وهو ملموم

هي صرخة حادة، واعتراف قاس بأن الإنسان ظاهرة مركبة، معقدة في آن، فهو قد "يتظاهر" بالحدة والشراسة المصرتين على المواجهة، مواجهة الصعاب، بالوديان والشعاب، أما حقيقته فهي أنه هش، يسير اختراقه، لا يصمد طويلا حين تعروه المحن، فتحول بين الجفن والوسن، بل إن ما يتمناه الشاعر في بيته السابق لا يعدو كونه "قبض الريح"، إذ أثبتت الجيولوجيا أن الحجر مهما بدا صلبا، جلمودا ، فإنه لا يعدم حركات جوانية (داخلية)..

لا مندوحة عن الصرف والتحول، هذه هي فلسفة الزمن، صيرورته وسيرورته اللتان تقضان مضجع تاريخ الإنسان. وبما أن الأمر هو كذلك، فإنه حري بالمرء أن يسأل ذاته عن قيمة البصمات التي تخلده بعد رحيله، لاسيما أنه أسمى كائن حي، خصوصيته هي أنه "حيوان مبدع"، يتجاوز التقبل إلى النقد، والانفعال إلى الفعل، والانتلاف إلى الاختلاف، فلا ينسحب من حومة الصراع الطبقي ، محرك التاريخ.. حتى لكأنه شاعر معرة النعمان، القائل في "لاميته":

ألا في سبيل المجد ما أنا فاعل
عفاف وإقدام وحزم ونائل

ولا موارد في أننا سنفقد كثيرا من الكفايات التدوقية التي لرحمتها وسداها رهافة الحس إن نحن جارينا الشاعر الأول، لأننا نند حينئذ البعد الجمالي (الاستيقيني)، شقيق البعد الوجداني، وهما من آليات أجناس أدبية مثل: (القصيد، المسرحية، القصة، الرواية

.. قد نلتمس للشاعر تميم بعض العذر لأن "اليقين" الشعري ليس هو اليقين العلمي، أو نقول ببساطة ما رده النقد القدامى: "سمي الشاعر شاعرا لأنه يشعر بما لا يشعر به غيره.."، أو "يجوز للشاعر ما لا يجوز لسواه..". وربما عقب أحدنا بأن (أعذب الشعر أكذبه).

ومن الطريف، الطريف أن إحدى مدارس علم النفس عرفت الذكاء بأنه القدرة على اجترار المداخل والقوى الاقتراحية القمينة بحل المشكلات ، أما "جارندر" فاعترف بنظرية تعدد الذكاءات، حسب المرء أن يكون سويا ليمتلك رباعيا ، وهذا أضعف الإيمان..

أخيرا، أقول إن الإنسان هو خالق المعنى ومؤسسه استنادا إلى قدرته على الفعل، بل على الفعل المتفرد، الاستثنائي، وحسبه هذا تباها.

ولا يفوتك-أيها القارئ الحاذق- أن الحس/الإحساس المروم هنا هو ذلك الذي يتصالح والمجتمع: الوجدان الجمعي، وليس الوجدان الفردي.. والا فإن البرجعاجية والاعتزالية ستضربان بأكثر من سهم، واعتذر إن أنا اجتزأت البيت (صدر هذه المحاولة) بما أن شروط إنتاجه لا هي حالية، ولا هي محلية، على الرغم مما يحققه الشعر من كونية تقوده إلى الاختراق.

أيها المثقون المغاربة..

هبوا للدفاع عن المجتمع في فريار وكل الأيام والشهور

شعيب حليفي

النبيلة، نعلن أننا كنا وما نزال وسنبقى في صف الخيال الذي لا يضر من المعارك الطويلة بيننا وبين قتلة الشهداء والعلماء والمفكرين والمثبات من حملة الفكر الحر والمتحرر.. ممن حملوا أحلامنا الصغيرة واحتضنوها مثل الجمر والغمام، تكبر وتنمو. من الرافضين للانبطاح والجمود والرأي الواحد.

نشارك في كل مسيرات الاحتجاج، ونكتب في كل الصفحات دفاعا عن المجتمع الذي نريد.. حيا مشبعا بشغف الحياة والتجدد، بالاختلاف والتقدم. دفاعا عن مجتمع الديمقراطية والحرية في مواجهة مجتمع الأتباع والمستسلمين والسماصرة والرعايا.

نشارك في مسيرة شعبنا الطويلة جنبا إلى جنب بقلب واحد وأصوات مختلفة؛ لا لحكومة تحمل الكراهية لنا من خلال استمرارها في نهب جيوبنا ورفع كل الأسعار لملء أرصدتهم، وإفساد التعليم وتهميش الثقافة وقيم الحداثة والتحديث والديمقراطية. وفي تجديدها لأساليب القمع والتضييق على الحريات ومحاربة البسطاء في عيشهم اليومي.

أيها المثقون:

- نريد تجديد وتفعيل دورنا الثقافي في المجتمع؛
- نريد توحيد صفوفنا واختبار وجودنا ووعينا الجماعي؛
- نريد بذل المزيد من التضحيات في نشر المعرفة والوعي النقدي؛
- نريد مواجهة قوية لكل الظلام والجهل والانتهازية والرداءة.
إنها مسؤوليتنا ، والتي من أجلها نحيا ونموت ، ودونها لا نسوي قطرة مداد تائهة.

أيها المثقون الخالصون المخلصون للكتابة غير المنبطحة ممن لا يبحثون عن تبريرات للهروب إلى الإمام أو الخلف.. أيها الأصدقاء في عالم المغامرة الصعبة والمعقدة.. لنكن في مسيرة الاحتجاج على الذين استباحوا دمنا وأرزاقنا وخنقوا حريتنا وأحلامنا ووضعونا على حافة اليأس معتقدين أننا سنستسلم.

لنعلن أننا لا مستسلمون ولكننا قادمون ..

لنعلن أننا لا متهربون من مسؤولياتنا بل قادرين..

لنعلن أننا لا منبطحون ولكننا مثل الأشجار الشامخة واقفون..

لنعلن أننا لسنا للبيع أو الكراء أو الرهن ولكننا صامدون..

نحن مع شعبنا؛ مثلنا الأعلى الأول والأخير ونحن القادمون.. لسنا فنرانا لنضر من معاركنا النبيلة.

هل وصلنا إلى مرحلة التوحش في غاب لم يعد أمنا، بعد مرحلة تطويع قاسية خلال العشر سنوات الماضية، عشنا في محنة رخيصة، كانت



تمهيدا للمحنة الكبرى التي يعرفها المغرب اليوم، ومن ملامحها القاسية "قتل" المجتمع بسرعة قياسية، والحقيقة أنها مراوغات السطح الذي يخفي أن المجتمع في خطر من الهدم وهيمنة الزيف وأشكال لامحدودة من الاستسلام وإرشاء النخب وتفكيك الفئات وعزلها وتبخيس القيم الإنسانية بحمولاتها لفائدة أنانية متطرفة.

لقد بلغ التوحش مرحلته القصوى اعتقد فيها أنه امتلك مجتمعا بلا وعي، انتهت صلاحية مقاومته.

هل فعلا انتهت صلاحية وجودنا وصرنا مجرد أشباح لا قدرة لنا على النقد والمواجهة والمشي في الصفوف الأولى والحارقة؟

هذا ما يريدون إيهامنا به. أما نحن، فدائما في مقدمة كل الاحتجاجات لنضع خيالنا الجمعي على حافة اللهب الساحر، ونهدم جدارا وهميا بيننا وبين روحنا الجمعية، بيننا وبين وعينا المشترك بلغاتنا وأصواتنا وأحلامنا. فقد تطاول المتطاولون الفاقدون للخيال وهاجموا المجتمع سامعين لذبحه.

أيام الاحتجاج فرصة للتعبير بوضوح، أننا هنا ودائما هنا، لا نبحث عن مجد عامر بالوهم والرياء أو أحلام بلا ظلال معلقة في الهواء بلا جذور. نحن هنا لقياس مدى كرامتنا والتعبير بجهر وشموخ عن حينا لأهلنا من الفلاحين والعمال وكل أبناء شعبنا العظيم بكل تاريخهم العالي والباني وهم يخوضون معركة أخرى من معاركهم التي لا تنتهي. إننا اليوم، مثل كل أيامنا التي لا نخون مضامينا



تستضيف جريدة النهج الديمقراطي في هذا العدد الذي خصص ملفه لواقع الحريات العامة ببلادنا، الرفيق محمد زندور رئيس فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بمدينة خنيفرة، عضو النهج الديمقراطي، نحاوره حول أوضاع حقوق الإنسان وواقع الحريات العامة وما تعرفه من انتهاكات وسبل مواجهة هذا الواقع...

وطنيا المتمثل في الخناق المشد على الحقوق والحريات لكن بشكل أشد شراسة بمنطقة خنيفرة خصوصا في السنوات الأخيرة مع عامل الإقليم الحالي الذي، في نظره، إقليم خنيفرة غير صالح للاستثمار. كما أنه منذ مجيئه للإقليم لم يُعرف عنه سوى منع الهيئات والتنظيمات وقمع الحريات والتضييق عليها، وذلك راجع كما أشرتم في السؤال لتاريخ المنطقة الموشوم في الذاكرة، ليس فقط منذ سنوات الرصاص، لكن منذ الاستعمار المباشر حتى، فقد عرفت المنطقة بمقاومتها لكل أشكال الظلم والظغيان ولقنت الجيش الفرنسي دروسا في الصمود والمقاومة عبر معركة لهرري، لتستمر مقاومة الأطلس المتوسط لأشكال الظلم بعد ذلك خاصة في ما يعرف بأحداث 73 وما تلاها من أحكام بالإعدام. هذه الأحداث مازالت ترخي بظلالها في تعامل السلطات المخزنية مع منطقة خنيفرة خاصة وأنها تحتضن جيشا من الفقيرين من عمال بالمناجم وكادحين بسبب التهميش المنهج على المنطقة، وهو الواقع الذي أنجب مناضلين من طينة كبير قاشي، عبد العالي باحماد الملقب بـ"بودا" وسعيد أوفريد الذين لم يسلموا من المتابعات الكيدية وآخرون ممن قادوا حركات احتجاجية واجهها النظام المخزني عبر سلطاته بالإقليم بقمع شرس ومتابعات كيدية لثني هذه الثلة من المناضلين من التعبير عن سخطهم على السياسات اللاشعبية والتهميش المنهج على الإقليم، وللحيلولة دون التحامهم بالفضات الشعبية لتتوحيها وتوعيتها خاصة وكما قلت سابقا أن المنطقة تعد تربة خصبة للمناضلين ولها تاريخ في الانتفاض ضد كل أشكال الظلم والتهميش، وهو ما يتخوف منه النظام المخزني بطبيعة الحال.

4 كيف ترون مستلزمات التصدي للتراجعات المنهجة عن المكتسبات -الجزئية والبشة أصلا- في مجال الحريات العامة ببلادنا ؟

للجواب على هذا السؤال رفاقي سنرجع لما بدأت به في إجابتي عن السؤال الأول بقولي كون الشتات هو سبب الزحف على المكتسبات الجزئية والهشة كما أشرت. بمعنى أنه للتصدي للهجوم المخزني لا سبيل سوى وضع حد لهذا الشتات عبر توحيد النضالات وتكتل الهيئات الديمقراطية والتقدمية وتسطير برامج نضالية موحدة وعدم الاكتفاء فقط بالنضال المناسباتي والتوحد في جبهات ميدانية، وهنا أؤمن الجبهة الاجتماعية المغربية وأعتبرها البداية التي يجب أن تستمر وتتوسع لتشمل كل القوى المناهضة للنظام المخزني كما لا ننسى الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع والتي تعتبر الجبهة الأساسية نظرا لما يشكله التطبيع من خطر كبير على الوطن والمنطقة ككل ولما يشكله هذا التطبيع من غطاء للظغيان المخزني وحماية للنظام المخزني، وأعتبر أنه لتحقيق وحياسة المكتسبات الاجتماعية والحقوق والحريات لا يمكن أن يمر إلا عبر بوابة إسقاط التطبيع وتجريمه.

عليها تسموا على القوانين الوطنية. لكن تبقى تلك المصادقات لحدود الساعة مجرد حبر على ورق، وما التوقيع والمصادقة على العديد من العهود ورفع بعض التحفظات على أخرى وتدبير هذه العهود الدولية في الدستور الممنوح سوى لتزيين الواجهة الخارجية للنظام المخزني أمام المنتظم الدولي، من جهة للاستفادة من بعض الاتفاقيات مع جهات وتكتلات دولية تشتترط احترام حقوق الانسان، ومن جهة أخرى، لتضليل بعض الفئات من الشعب المغربي كما فعل في دعوته للتصويت على دستور 2011 الذي لم يتم احترامه من طرف النظام بنفسه حيث نكل أشد تنكيل بالمادة 22 منه القائلة "لا يجوز لأحد أن يعامل الغير، تحت أي ذريعة كانت، معاملة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة أو حاطة من الكرامة الإنسانية، ممارسة التعذيب بكافة أشكاله، ومن قبل أي أحد، جريمة يعاقب عليها القانون". وهنا نعود للتعامل المهين والطاغي للسلطات القمعية مع المواطنين في كل الأشكال الاحتجاجية وآخرها ما تعرض له الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد في احتجاجهم السلمي الأخير بالرباط من سحل ورفس أسفر عن إصابات متفاوتة الخطورة وعن اعتقالات ومتابعات، ليتضح من جديد زيف تلك الشعارات الرنانة التي يتغنى بها النظام المخزني في قنواته العمومية وأمام المنتظم الدولي فقط للتضليل وتحقيق بعض مصالحه الطبقية بطبيعة الحال.

3 خلال سنوات الرصاص، نالت منطقة خنيفرة وبعض المناطق الأخرى ببلادنا الحصاة الأوفر من الانتهاكات الجسدية لحقوق الإنسان والحريات، وتعرف المنطقة اليوم انتهاكا ممنجا للحريات العامة، لكن أيضا تشهد نضالات قوية للجماهير الشعبية وفي طبيعتها القوى الديمقراطية والتقدمية. كيف ترون أوضاع الحريات محليا ؟

واقع الحريات محليا لا يخرج عن السياق العام

“ للتصدي للهجوم المخزني لا سبيل سوى وضع حد لهذا الشتات عبر توحيد النضالات وتكتل الهيئات الديمقراطية والتقدمية وتسطير برامج نضالية موحدة وعدم الاكتفاء فقط بالنضال المناسباتي والتوحد في جبهات ميدانية ”

1 يلاحظ كل متتبع لأوضاع حقوق الإنسان ببلادنا في السنوات الأخيرة هجوما غير مسبوق على الحريات العامة وخاصة مع ظرفية جائحة كوفيد19- ما مرد هذا الهجوم في نظركم ؟

أولا أشكر الرفاق والرفيقات بجريدة النهج الديمقراطي على الاستضافة وأحيي كل الساهرين والساهرات على إصدار الجريدة رغم الحصار والتضييق والإقصاء من الدعم العمومي مقابل السخاء مع بعض المنابر يعرف العامة مواضعها التي لا تخرج عن نطاق التفاهة.

عودة لسؤالكم رفاقي، نعم هناك هجوم غير مسبوق على الحريات لكنه ليس وليد اليوم بل منذ خفوت وهج حركة 20 فبراير حيث تسنت للنظام المخزني فرصة استجماع قوته نظرا للشتات الذي عرفته الإطارات الداعمة لحركة 20 فبراير المجيدة حيث تم الزحف على مكتسبات تاريخية في ظل هذا الشتات أبرزها صندوق المقاصة، صندوق التقاعد، الحق في الإضراب وغيرها. ثم عاد وهج النضال الشعبي من جديد عبر بوابة حراك الريف وبعده جرادة ومناطق أخرى هاجمها النظام المخزني بتوزيع سنوات من السجن من أجل الترهيب وثني باقي المناطق من الانتفاض ضد السياسات اللاشعبية كما زاد من هجوماته على حرية التعبير التي تعتبر الوسيلة التي تحشد الجماهير الشعبية بإيصال الخبر اليقين والتحليل العلمي وتوعية المواطنين فوزعت من جديد سنوات في حق صحفيين ومدونين لتمر لقمع التعبير الميداني أي الاحتجاج السلمي مستغلة ظرفية الجائحة وشماعة تفضي الوباء لتقمع كل الأشكال الاحتجاجية بعدما ذاقت الجماهير الشعبية مرارة الفقر المذقع ولاست الهشاشة. هذا كله يبين أن زحف الربيع لم يتوقف وأن جمرة الانتفاض مازالت ملتهبة قد تشتعل في أي وقت وهو ما تخشاه الطغمة الحاكمة في النظام المخزني، لذلك تستغل كل الفرص لتكميم الأفواه التي قد تنفخ في الجمرة لتزيد لهبها، كما لا ننسى الاستقواء المخزني بالكيان الصهيوني بعد التطبيع معه وهو الخطر الأكبر الذي يتهدد الشعب المغربي حاليا.

2 بالرغم من مصادقة الدولة على العديد من المواثيق والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، وما جاءت به توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وما ورد في ديباجة الدستور المعدل ل 2011 في مجال الحريات العامة، فإن مجمل التقارير الدولية والمحلية حول أوضاع حقوق الإنسان بالمغرب ما فتأت تؤكد التراجع المنهج عن هامش الحقوق والحريات. كيف ترون هذه المفارقة ؟

كما نقول في مثالنا الشعبي "أ المزوق من برا، كيداير من لداخل". نعم، المصادقة على العهود الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ورفع بعض التحفظات عن أخرى هي مكسب للحركة الحقوقية المغربية وأداة للترافع بها أمام المحاكم كون العهود الدولية المصادق

من وحي الأحداث

الامبريالية مرحلة تعفن

الرأسمالية

التي يتي الحبيب

الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية، هكذا حلل لينين تطور الرأسمالية. وكلامه عن الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية معناه أن الامبريالية هي مرحلة تعفن النظام الرأسمالي نتيجة تشكل الاحتكارات. إن الامبريالية هي مرحلة انتقالية، إما إلى الاشتراكية أو إلى البربرية وخراب الإنسانية على حد تعبير روزا لوكسمبورغ.

إن تعفن الرأسمالية هو ما يدفع الامبرياليات اليوم إلى الاقتتال من أجل بسط النفوذ وتوسيع السوق وتخريب البلدان وبنائها التحتية من أجل إنعاش الصناعة العسكرية ومعها العديد من القطاعات. إن تعفن الرأسمالية هو ما يدفعها للعدوان وإشعال الحروب.

منذ النصف الأخير من القرن التاسع عشر كفت الرأسمالية عن أن تكون نمط إنتاج يسمح بتثوير علاقات الإنتاج. لقد بلغت قوى الإنتاج من التطور مستوى لم تعد متلائمة مع علاقات الإنتاج القديمة المبنية على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ومعها شكل السلطة وطبيعة الدولة القائمة. مما يفرض ضرورة تغيير علاقات الإنتاج هذه وتعويضها بالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وانتقال السلطة إلى المنتجين للثروة. لقد أصبحت البرجوازية في بلدان المركز مالكة وسائل الإنتاج طبقة رجعية تعتمد الاحتكار والديكتاتورية بدل المنافسة وأفكار التنوير والحرية. أما البرجوازية في المحيط مالكة وسائل الإنتاج فهي أصلاً رجعية وعميلة لسيدتها البرجوازية الكبيرة في المركز. إنها قطب التناقض الأساسي في نمط إنتاج الرأسمالية التبعية.

فإذا كان تعفن الرأسمالية في المركز يجعل من التخلص من مرحلة الامبريالية عبر إنجاز الثورة الاشتراكية والانتقال إلى مرحلة جديدة من تاريخ البشرية، فإن تعفن الرأسمالية التبعية في المحيط يقود إلى مرحلة انتقالية تهيئ شروط إنجاز الثورة الاشتراكية، وهذه المرحلة الانتقالية هي بناء الدولة الديمقراطية الجديدة تتميز بالتححر الوطني وبالديمقراطية الشعبية المرتكزة على سلطة العمال والفلاحين الفقراء والكادحين.

الصراع بين الامبرياليات هو صراع قوى متعضنة تجعل منه القوى الثورية مناسبة تسريع احتضار أحد هذه الأطراف حيث نضجت الشروط الموضوعية والذاتية والتي تجعل منه الحلقة الضعيفة في السلسلة الامبريالية وتتوفر إمكانية نجاح الثورة الاشتراكية. هكذا وقفت القوى الثورية المنسجمة مع مصالح البروليتاريا سابقا إبان الحرب العالمية الأولى والثانية أو أثناء الحروب بين دولتين أو أكثر وهكذا يجب أن تقف اليوم وغدا إذا هي أرادت أن تنتصر وأن تقود الثورة.

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان

تخلد اليوم العالمي للمرأة تحت شعار: نضال وحدوي من أجل التصدي للهجوم على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء وإقرار المساواة الفعلية

يتلاءم مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان؛ بمنع تعدد لزوجات وزواج القاصر والمساواة بين الزوجين في الولاية على الأبناء وفيما يتصل بانعقاد الزواج وفسخه وكذا المساواة في الإرث بين الرجل والمرأة والمساواة بينهما بالزواج بغير المسلم أو المسلمة، بما يتوافق مع المادة 19 من الدستور والمادة 16 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مع تبسيط مساطر الاستفادة من صندوق التكافل الاجتماعي بالنسبة للمرأة المطلقة والتساوي في ذلك بين الأطفال المولودين خارج إطار الزواج.

- مراجعة القانون رقم 103.13 المتعلق بمكافحة العنف ضد المرأة بما يتوافق مع المعايير الدولية.

- التسريع باستصدار النصوص التنظيمية المرتبطة بقانون العمال المنزليين ومراجعة هذا الأخير بما يمنح تشغيل القاصرين والقاصرات وبما يضمن حقوق العمال المنزليين وفق مدونة الشغل وباعتماد المواد 8 و 19 والفقرة الثالثة من المادة 30 والمادة 31 والفقرة الثالثة من المادة 32 والمادة 34 والمادة 71 من الدستور والاتفاقية 189 المتعلقة بالعمل اللائق للعمال والعمال المنزليين وبالرجوع إلى الاتفاقيتين 138 و 182.

- إقرار سياسة اقتصادية واجتماعية تعطي الأولوية للحاجيات الأساسية للمواطنات والمواطنين؛

- تحمل الدولة لمسؤولياتها في القطاعات الحيوية في مجال الصحة والتعليم والشغل والسكن.

- وضع برامج جديدة وشاملة للتربية على المساواة ومناهضة ثقافة التمييز والتوزيع النمطي للأدوار في المقررات التعليمية والمواد الإعلامية.

- وقف المتابعات في صفوف ناشطات الحركات الاحتجاجية، والمدافعات عن حقوق الإنسان، وعلى رأسهن مناضلات الجمعية والأستاذات المتعاهدات.

وفي هذه المحطة النضالية الأمامية تؤكد الجمعية المغربية لحقوق الإنسان دعمها لنضالات النساء في كل بلدان المنطقة وعلى رأسها نساء السودان وفلسطين، وتحيي صمود الأسيرات والمعتقلات وأمهات وعائلات الشهداء والشهداء، وتجدد تضامنها مع النساء في اليمن ضحايا الحرب العدوانية للتحالف الأمريكي- الخليجي؛ كما تحيي نساء العالم في نضالهن ضد الامبريالية والصهيونية والنيولبرالية المتوحشة، ومن أجل الحق في التنمية والمساواة والسلم العادل.

لا توفر ضمانات حقيقية للإقرار بالمساواة ومناهضة التمييز، لارتكازها على جوهر التمييز، بل صارت تمثل عوائق حقيقية تحول دون وفاء الدولة المغربية بالتزاماتها الدولية في هذا المجال، بل ورفضها العديد من التوصيات الأمامية، إضافة إلى ثقل السياسة التشريعية للدولة المحملة بكل الأسباب المولدة للتمييز والعنف كأحدى تجلياته

وعليه، فإن الجمعية، إذ تعبر عن اعتزازها بالمشاركة الواسعة للنساء في موجات النضال من أجل إقرار حقوق



الانسان وفي الحركات الاحتجاجية التي عمت القرى والمدن وهوامش المدن الكبرى، وتصدر النساء لمعظمها من جميع الفئات والقطاعات من العاملات والعاملات، الزراعيات والفلاحات والمعطلات، والأستاذات، والمرضات، من أجل الحق في الشغل وفي السكن اللائق والحق في الماء والأرض وفي المدرسة والمستشفى، وإيماننا منها بان تحقيق المساواة بين النساء والرجال لن يتم إلا في إطار مجتمع ديمقراطي وحر يؤمن بالمساواة ويضمن لكافة مواطناته ومواطنيه حقهم في العيش الكريم، تجدد المطالبة ب:

- رفع كل صيغ التحفظ عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والمصادقة على البروتوكول الاختياري المتعلق بها وإيداع وثائق المصادقة لدى أمين الاتفاقية.

- رفع كل العقبات الدستورية التي تحول دون تنفيذ الحقوق المنصوص عليها دستوريا.

- الرفع الكلي لجميع صيغ التحفظ عن اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، وسحب الإعلانات التفسيرية المتعلقة بها، وملاءمة التشريعات المحلية معها، واستكمال الإجراءات المسطرية المتعلقة بالمصادقة على البروتوكول الاختياري المتعلق بها.

- المراجعة الجذرية والشاملة للتشريعات الوطنية، وعلى رأسها مدونة الأسرة والتشريع الجنائي، بما يحقق الكرامة الإنسانية للمرأة والمساواة، وبما

تخلد الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، إلى جانب شعوب العالم وقواها التقدمية، يوم الثامن من مارس، كيوم عالمي للنضال من أجل إقرار حقوق المرأة وفي مقدمتها المساواة في كافة المجالات دون تحفظات، وقد اختارت الجمعية، كشعار لتخليد هذا اليوم الأممي؛ "نضال وحدوي من أجل التصدي للهجوم على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء وإقرار المساواة الفعلية".

وتحل هذه المحطة النضالية الأمامية هذا العام في سياق دولي وإقليمي يتسم بالهجوم الشرس على حقوق الشعوب وحقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق النساء بصفة خاصة زاد من حدته التذرع بحالة الطوارئ الصحية، مما شكل تهديدا حقيقيا للتقدم في إقرار المساواة الفعلية بين الجنسين.

فعلى المستوى الدولي، يحل اليوم العالمي للمرأة هذا العام في ظل وضع يعرف تراجعاً خطيرة على مستوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والراجع إلى تغول السياسات النيولبرالية المتوحشة والتي تهدف إلى تسليع الخدمات واستنزاف الثروات، مما خلف أثارا كارثية على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب، وفي مقدمتهم النساء، اللاتي يعانين من عنف وحيث مزدوج.

وعلى المستوى الإقليمي، يتسم الوضع بتسجيل تراجعاً خطيرة على مستوى الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية للنساء، وارتفاع مظاهر العنف ضد النساء، وانتقال العديد من النشاطات النسويات بكل من السودان، ومصر والجزائر، واستمرار اسر العديد من المناضلات الفلسطينيات من قبل العدو الصهيوني الذي هرولت الأنظمة الرجعية للتطبيع معه في ظل رفض جماهيري ونسائي واسع.

أما على المستوى الوطني، تحل هذه المناسبة هذه السنة بالتزامن مع مرور سنتين على إعلان حالة الطوارئ الصحية، التي لم تنته بعد، وما خلفته من انعكاسات سلبية شديدة أدت إلى اشتداد الأزمة الاقتصادية التي يؤدي ثمنها عموم الشعب المغربي وفي مقدمته النساء، حيث الارتفاع المهول للأسعار، والتسريعات التعسفية الجماعية للعمال والعاملات، وتدهور الخدمات الاجتماعية في مجال الصحة والتعليم والسكن بسبب تخلي الدولة عن تحمل مسؤولياتها في هذا المجال، وتقضي اقتصاد الريع، إضافة إلى ارتفاع مظاهر العنف ضد النساء بكل أشكاله وخصوصا العنف ضد المتظاهرات ومتابعة العديد منهن وإصدار أحكام سالبة للحرية في حق الأخريات. كما أن الترسانة القانونية المعمول بها إلى اليوم